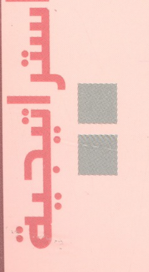
هيثم الكيلاني

التسوية السلمية
للصراع العربي - الإسرائيلي
وتأثيرها في الأمن العربي

دراسات





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

التسوية السلمية
للصّراع العربيّ-الإسرائيليّ
وتأثيرها في الأمن العربي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشىء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

التسوية السلمية للصّراع العربي - الإسرائيلي

وتأثيرها في الأمن العربي

هيثم الكيلاني

العدد - 3 -

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1996

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبو ظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712؛ فاكس: 769944 - 9712

المحتويات

- 1 -

الحديث عن تأثير التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في الأمن العربي ، يفترض وجود شيئين متلازمين : أولهما أن الأمن العربي موجود بحكم الواقع ، وثانيهما أن تسوية الصراع قد تمت فصولها ، وأخذت زينتها ، أو على الأقل ، تكونت جنيناً وارتسمت ملامحها. وسنرى في غضون البحث مدى صحة هذا الافتراض في الشيئين معاً .

ولأن الأمن القومي العربي ذو سمات خاصة به ، سواء من حيث مفهومه أو مبادئه أو وسائله ، فقد يكون من المناسب أن نشير إلى بعض تلك السمات ، بعد الاصطلاح على تعريف مبسط له .

ثمة تعريفات كثيرة للأمن القومي العربي . وسنصطلح على تعريفه ، لغرض بحثنا هذا ، بأنه « إعداد واستخدام الوسائل المتاحة على المستوى القومي ، للحفاظ على كيان الأمة العربية ووطنها وقيمها وحقوقها ومصالحها ، وتحقيق أهدافها ، ومواجهة المخاطر والتهديدات التي تتعرض أو يمكن أن تتعرض لها » . وتصاغ مفاهيم الأمن القومي العربي ومبادئه في إطار الأهداف المحددة له . ويستمد عناصره ووسائله من الأمون الوطنية للدول العربية .

وللأمن القومي العربي سمات تميزه عن غيره من الأمون . فالأساس في كل تجمع أمني، هو أمن الدولة ، أي « الأمن الوطني » . وقد يندمج الأمن الوطني في إطار أحلاف وتكتلات، لينبثق منها أمن إقليمي أو فوق إقليمي . ويلي ذلك كله الأمن الدولي . أما الأمن الذي يخص أمة واحدة ووطناً واحداً مجزأين على اثنتين وعشرين دولة، لكل منها أمنها الوطني،

فهو حالة خاصة بالأمة العربية ووطنها ودولها . وقد تمثلت هذه الحالة الخاصة في ارتباط الأمن الوطني بالدولة العربية القطرية ، في حين ارتبط الأمن القومي العربي بالمؤسسة القومية، وهى جامعة الدول العربية. وأنيط بالدول الاثنتين والعشرين أن تصوغ مفهوم الأمن القومي العربي وتحدد وسائله وتوفر له عناصر تكوينه وتشغيله .

ولأننا أمام حالة خاصة ، فإن مصطلح « الأمن الوطني » أو « الأمن القطري » يخص كل دولة عربية ، في حين تشكل مصطلحات « الأمن القومي العربي » و « الأمن القومي » و « الأمن العربي » مصطلحات متماثلة ، تخص الأمة العربية ووطنها .

- 2 -

تستند الدراسة إلى معالم الحالة العربية الراهنة . وهي حالة تتسم ـ حين كتابة هذه الدراسة ـ بانغلاق الأبواب أمام أي تفكير أو تدبير يخص الأمن القومي . ذلك أن المنطقة العربية تعبر مرحلة انتقالية ، تأخذها من حال إلى حال . لذا فإن الحديث عن « أمن قومي عربي » لا يعدو أن يكون حديثاً عن أمن يفترض إيجاده والسعي إليه ، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي .

وتطرح تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، والتحولات الكبرى التي شهدها النظام العالمي والنظام الإقليمي العربي ، تساؤلات هامة تخص الأمن العربي : حاله ومآله ، وجوده وتغييبه ، وهل هو الحقيقة الواقعة ، أم بديله الأمن القطري ، أم بديله الآخر الشرق أوسطي؟ وهل لا يزال ممكناً أن نتحدث عن الأمن العربي ، أم أن المتغيرات والمستجدات، وبخاصة

التسوية وأحكامها ، قد طوت ذلك الأمن وجعلته تاريخاً يذكر ، أكثر منه واقعاً يُعاش ؟

إن هذه التساؤلات ، ومحاولة معالجتها والإجابة عنها ، تستدعي تلمس بعض المعالم الرئيسية التي تميز خريطة الوضع الراهن للمنطقة العربية ، لتكون بمثابة المنارة التي ترسم السبيل . وفي تصورنا أن المعالم التالية تساعد على بلوغ تلك الغاية :

1 - استمرارية النفوذ الغربي ، وبخاصة جناحه الأمريكي ، على المنطقة العربية والحزام المحيط بها ، مع تغيير بعض أشكاله وأنماطه. ولايزال النفوذ الغربي ، ووليدته إسرائيل ، في أواخر القرن العشرين، يزدادان تأثيراً في رسم الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة.

2 - استمرارية الأهمية الاستراتيجية للمنطقة . ويعني هذا أن القوى الغربية مستعدة للمقاتلة والمنافسة إذا ما ظهرت قوى إقليمية أو خارجية تحاول مزاحمة القوى الغربية أو الإضرار بمصالحها .

3 - ثمة تلازم بين تأصيل وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية ، وتطوير دورها ، وحل القضية الفلسطينية حلاً يضمن تصفية عناصرها الحادة من جهة ، وبين مشروع إعادة رسم الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة وفق مشروع النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط .

4 - توافر المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية لتحقيق هدف تأصيل إسرائيل ، وبناء المشروع الشرق أوسطي على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية وأمنية وإقليمية فوق قومية.

5 – من صفات الساحة العربية أنها ساحة متحركة ، حبلى بالتغيرات والتناقضات . وليس مستحيلاً أن تتحرك القوى العربية الكامنة لمراجعة الترتيبات التي فرضتها التسوية ، في ظل عدم التكافؤ في ميزان القوى . وفي مقابل ذلك ، ليس يسيراً على إسرائيل أن تتخلى عن طبيعتها العنصرية الاحتلالية ، ودورها السياسي والأمني الوظيفي في المنطقة ، وعن صدقية المشروع الصهيوني بالنسبة إلى المستوطنين والصهيونية العالمية .

- 3 -

في تصور الباحث أن دراسة آثار تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في الأمن العربي، تقتضي البحث في حالة الأمن القومي عشية بدء عملية التسوية (مؤتمر السلام للشرق الأوسط ، مدريد 1991/10/30) ، وأوضاع الطرفين العربي والإسرائيلي في إطار عملية التسوية ، والتركيز على سعي إسرائيل إلى إعلاء مرجعية نظريتها الأمنية في مسيرة التفاوض. وبعد الحديث عن الحالة الراهنة للتسوية وما حققته من إنجازات في شقيها الثنائي ومتعدد الأطراف ، سيتم التركيز على آثار التسوية على الأمن العربي في إطار عملية التفاوض أولاً ، ثم في إطار مشروع النظام الشرق أوسطي الذي ينتظر أن يكون الإطار التنظيمي الإقليمي للتسوية ونتائجها.

أولاً : حالة الأمن العربي قبل بدء عملية التسوية

- 1 -

ولد الأمن القومي يوم ولدت جامعة الدول العربية . وما أن انقضت ثلاث سنوات على ذلك ، حتى تجسد الأمن القومي في خطط وقيادات وقوات من سبع دول اشتركت في الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في العام 1948 . وبعد عامين من ذلك (1950/4/13) ، قننت الجامعة الأمن القومي في «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» . ولقد استمرت الجامعة ترعى هذا الأمن ، وتحاول إعمال الأحكام التي تنظمه ، وتشغيل الأجهزة التي تتولي أداءه . ولكن الظروف لم تكن تسمح لها بأن تفعل أكثر مما فعلت ، ذلك أن الدول الأعضاء التي أسست الأمن القومي، مفهوماً وآليات ووسائل ، أفرغته ، بمرور الزمن والتجارب ، من كل ما يعطيه القدرة على تجاوز التخطيط إلى التطبيق ، وعلى الانتقال من التفكير إلى العمل . وهكذا ظلت الجامعة ، كجهاز أمني ، يدور حول نفسه ، ويفكر ويخطط لنفسه ، دون أن تفتح له الدول العربية أي باب ليعبره إلى ميدان العمل الأمني الجماعي. كما ظلت الجامعة غير قادرة على أن تبعث الحياة في جهاز العمل العسكري ، طالما أن العوامل الآتية كانت - ولا تزال - تحيط بهذا الجانب من العمل العربي المشترك :

1 - تراوحت قوة النظام الإقليمي العربي ، بين القدرة على الفعل والتأثير، وغياب أو ضعف تلك القدرة . ولكن الظاهرة الثانية ، أي غياب أو ضعف تلك القدرة ، كانت الغالبة في معظم الأحيان .

2 - أرادت الدول الأعضاء أن تكون حرة في أن تلتزم أو لا تلتزم بأي قرار يصدر من الجامعة، وأن تكون مستقلة - إذا شاءت - عن الجامعة في مواقفها أو سياساتها.

3 - رفضت الدول الأعضاء أن تتنازل عن جزء من سيادتها من أجل توليد الحيوية والفاعلية وتوفير الإمكانات للعمل العسكري الجماعي، وليكون وسيلة الجامعة للدفاع عن الأمة ووطنها.

4 - لم توضع معاهدة الدفاع العربي المشترك ، منذ بدء سريانها في العام 1952 حتى اليوم، موضع التجربة العملياتية أو الاستراتيجية الشاملة . والغريب أن الملوك والرؤساء حينما عقدوا مؤتمرهم في القاهرة يوم 1990/10/8 ، على إثر غزو العراق للكويت ، لم يجدوا بداً من الاعتماد على المعاهدة نصاً وأساساً حين بنوا موقفهم المعروف. وحينما صاغت مصر وسوريا ودول الخليج العربية الست إعلان دمشق يوم 1991/3/6 ، فعلت الأمر نفسه.

وقبل نشوب أزمة الخليج الثانية (1990/8/2-1991/2/28) كانت مؤسسات العمل العربي المشترك ، وبخاصة المؤسسة الأم ، جامعة الدول العربية ، في حالة شبه عطالة. وكان العمل القومي في جميع المجالات محدودا ، لاسيما في المجال الأمني. فلم يكن هناك ، طوال عدة سنوات، أي لقاء بين المسؤولين عن الأمن والدفاع في الدول العربية، سواء في إطار ميثاق الجامعة أو معاهدة الدفاع المشترك ، من أجل ترجمة قرارات مؤتمرات القمة العربية ذات الطابع الأمني إلى وقائع وأفعال مادية. وليس غريباً ، في هذا السياق ، أن تتعطل تعطيلاً كاملاً الأحكام المتعلقة بشؤون الدفاع القومي ، سواء في الميثاق أو المعاهدة. وليس من عجب

أيضاً ، أن لا يجد المرء في سجل أنشطة الجامعة طوال عقد من الزمان تقريباً حتى يوم 1990/8/2 ، أي نشاط أمني قومي جدّي، يقوم به أحد أجهزة معاهدة الدفاع المشترك ، على مستوى العمل القومي . ذلك أن أحكام المعاهدة كانت مطوية ، ومؤسساتها وأجهزتها كانت غائبة . وحتى لا نخوض في خضم الأمثلة ، نذكر مثلاً واحداً فقط، هو حرب لبنان 1982 ، يوم غزت إسرائيل لبنان . لقد بدأت الحرب يوم 1982/6/4، وانتهت بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان في أواخر أيار/مايو 1985. وطوال هذه المدة ، ومقدارها ثلاث سنوات من الحرب والاحتلال ، لم يجتمع مجلس الدفاع العربي المشترك ، أو أي جهاز من أجهزته ، ولم يتخذ مجلس الجامعة أي قرار أمني بشأن صدّ هذا العدوان، سوى قرارات الإدانة ومناشدة الأمم المتحدة أن تردع المعتدى وتجبره على الانسحاب.

- 2 -

تعرض الأمن العربي ، منذ منتصف العقد السابع حتى خريف عام 1991 - موعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط - لمجموعة متتالية من الأحداث ، أثرت فيه تأثيراً جذرياً ، وأخرجته من حيز العمل العربي المشترك ، وطوت مفاهيمه ومبادئه وأجهزته . ويتجسد ذلك في ثلاثة أحداث :

1 - **الحدث الأول :** هو اتفاقيات كامب ديفيد في العام 1978 ، والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية في العام 1979 . ويمكن القول إن عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بدأت في كامب ديفيد في العام 1978 . وبعد أن توقفت نحو ثلاثة عشر عاماً ، عادت فتواصلت في مدريد في خريف 1991 . ولقد حاول الأمن العربي في العامين اللذين

تليا مؤتمر كامب ديفيد ، أن يجد وسائل بديلة لخروج مصر من إطار المؤسسة القومية ، كمثل جبهة الصمود والتصدى ، والوحدة السورية - العراقية . ولكن تلك الوسائل لم تنجح فيما هدفت إليه.

2 - **الحدث الثانى :** هو العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 1982، واحتلالها أول عاصمة عربية . وقيمة هذا الحدث تتمثل في أنه كان تجربة لقدرات الأمن العربي بعد إقامة السلام بين مصر وإسرائيل . ولقد أثبت الحدث أن الأمن العربي غير قادر على الحركة ، وأن المد القومي الذى عرفته الأمة العربية في الخمسينيات والستينيات قد تقلص وانحسر، حتى بلغ الأمر حد غياب أية تظاهرة شعبية احتجاجية في أي شارع عربي ، في حين قامت مظاهرة احتجاجية في تل أبيب ضد الغزو الإسرائيلي للبنان.

3 - **الحدث الثالث :** هو الغزو العراقى للكويت (1990/8/2) ، وما تبعه من تشكيل تحالف دولي اشتركت فيه قوات عربية . وانتهى ذلك الغزو بتحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية العراقية وروافدها الاقتصادية والاجتماعية ، حتى لا تقوم لها قائمة إلى مدى زمني منظور. ولقد كان هذا الحدث أهم وأخطر ما تعرض له الأمن القومي من أزمات . فبسبب حرب الخليج الثانية ، انهار ما بقي من بنية الأمن القومي. ولم يقتصر الانهيار على الجانب العسكري من البنية، وإنما امتد فعل الانهيار إلى مختلف الجوانب الأخرى للأمن، ومنها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

- 3 -

لقد أوضحت حرب الخليج الثانية بعض الحقائق ، وتجسدت في وقائع أفرزت نتائج . وجميع تلك الحقائق والوقائع والنتائج جاءت سهماً مباشراً ومُسدّداً إلى الأمن العربي ، وأسهمت في تعميق تغييبه ، واستطاعت طيّ ما بقي يتردد من مفاهيمه .

ويمكن إيجاز إفرازات حرب الخليج الثانية ونتائجها وآثارها على الأمن العربي في النقاط التالية :

1 - شرعت الحرب الأبواب في وجه المخاطر والتهديدات ضد العالم العربي. وهى مخاطر وتهديدات داخلية وإقليمية ودولية ، ولم تكن احتمالات فقط ، وإنما هى وقائع جرت - وتجرى - في هذا الجزء أو ذاك من العالم العربي . وليست هذه المخاطر والتهديدات وليدة حرب الخليج الثانية، أو ناجمة عنها ، وإنما أكثرها موروث مما قبلها ، وأقلها ناشىء فيما بعدها .

2 - تصدع الكيان العربي . وتجسد هذا التصدع في انقسام الدول العربية إلى فئات ، لكل منها موقفها . وعانى التماسك الوطني للجماهير العربية تصدعاً مماثلاً .

3 - أصابت الحرب بنية الأمن العربي في مواضع هامة ، يمكن وصفها بأنها تشكّل مقاتل. أولها : أن تحتل دولة عربية دولة عربية أخرى بالقوة المسلحة . وثانيها : أن تستدعي بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتسهم الإسهام الأكبر في تحرير الدولة المحتلة.

4 - لقد أضافت حرب الخليج الثانية هذه الوقائع إلى تاريخ الأمن العربي، لتكون عناصر جديدة فيه . ويخشى أن تصبح سوابق يُقتدى بها في مثل هذه الحالة التي استدعتها ، وربما في حالات أخرى لا تشبه تلك الحالة ، وإنما يغلب فيها الاجتهاد والقياس والاقتباس . إن هذا الذي نقوله يشكّل أهم وأخطر ما أضافته حرب الخليج الثانية إلى مفاهيم الأمن العربي ، وهى إضافات تجعل هذا الأمن غير قومي وغير عربي، وتهدّ أسسه ، وتقوض مقوماته .

5 - هدمت حرب الخليج الثانية خمس دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، فجعلتها متغيرات قابلة للعطب تحت تأثير أحداث معينة . وهذه الدعائم تتمثل في المقولات الآتية : أ - أن التضامن العربي منيع على النزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها وأكثر رسوخاً ، ب - أن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، جـ - أن السلاح العربي لا يُشهر قط في وجه الشقيق، د- أن دعوة قوة مسلحة أجنبية لتساعد قوة عربية على قتال قوة عربية أخرى أمر لا يمكن تصور حدوثه ، هـ- أن الأمن العربي ينبع من المنطقة العربية ، ويُبنى بالإمكانات العربية ، وأن العرب يتحملون مسؤولية أمنهم وسلامة وطنهم دون الاعتماد على قوى أجنبية .

6 - ثمة ثلاث نتائج تجسّد مآل الحرب : تدمير بنية الأمن العربي، وعودة الوجود العسكري الأجنبي بصيغة جديدة ، وإمكان تطبيع المركز القانونى لإسرائيل في المنطقة العربية كعضو طبيعي فيها .

وهكذا بدا الأمن العربي في خريف 1991 أطلالاً مهدمة ، حتى أصبح الحديث عنه وكأنه حديث غير ذي موضوع . فهو أقرب ما يكون إلى البحث الأكاديمي في تراث لفّه الماضي في صفحاته . ولقد كان من الطبيعي أن تتولد من هذه الحالة نتيجتان هامتان : أولاهما تخص ميزان القوى ، وثانيتهما تتعلق بالمتغيرات التي طرأت على النظام العالمي . وكلا النتيجتين أسهمت في رسم ملامح صورة الأمن العربي عشية مؤتمر مدريد .

- 4 -

دخل العرب مؤتمر مدريد وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكل واضح وقوي . ولقد ترافق الخلل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي بظواهر ثلاث زادت الخلل حدة : ففي إسرائيل صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة ، وإسرائيل بمفردها في منطقة الشرق الأوسط تحتكر السلاح النووي، وتتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأسباب والمجالات .

وحين نتحدث عن ميزان القوى - وسنتحدث عنه غير مرة في غضون البحث - والاختلال المزمن الذي أصابه لمصلحة إسرائيل دون العرب ، فإن تقويم هذا الاختلال لا يستند إلى كفتي ميزان واحد ، في إحداهما القوة الإسرائيلية ، وفي الثانية القوة العربية . ذلك أننا ندرك أن القوى العربية لا تشكل كفة واحدة ، لأن هذه القوى ، كجماعة وكمجموع ، لم تشكل قط كفة واحدة في الميزان ، وإنما نحن أمام مجموعة موازين ، في الكفة الأولى لكل منها القوة الإسرائيلية ، وفي كل كفة ثانية قوة عربية واحدة .

هذا هو الواقع الفعلي . وحينما كانت دولتان ـ أو أكثر ـ تتضامنان في تكوين كفة قوة واحدة ، فقد كان ذلك التضامن ، محدوداً في عناصره ، أو في مداه الزمني ، أو مداه المكاني .

وهكذا توافرت العوامل لتضمن تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية . ويعتبر العون العسكري الأمريكي المستمر والمتصاعد هو العنصر الرئيسي الذي جعل التفوق النوعي الإسرائيلي أمراً واقعاً وممكناً، باعتباره عوناً لا يحدّه ظرف أو مانع أو سبب قاهر ، وإنما يصب دوماً وباستمرار في قناة القوة العسكرية الإسرائيلية ، ويتدخل في أي وقت من الأوقات إلى جانب إسرائيل ، ليعينها على النصر (حرب 1967) ، أو لينقذها من الهزيمة (حرب 1973) . وليس في الحروب المحلية التي وقعت في مختلف أنحاء العالم منذ العام 1945 حتى اليوم ، ما يماثل العون العسكري والتقني والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي الأمريكي لإسرائيل ، نوعاً وشكلاً وحجماً ، وفي الزمن المناسب ، والمكان المناسب.

لقد بُني العون الأمريكي لإسرائيل على أساس أن يكون لدى إسرائيل ، دائماً ، قوة سلاحية تفوق مجموع ما لدى الدول العربية من قوة سلاحية . ويتدفق هذا العون من إطار التحالف الأمريكي - الإسرائيلي الذي أطلت بوادره منذ نشوء إسرائيل ، وإنْ لم تجسّده نصوص تعاقدية ، إلا في بداية السبعينيات ، حين انتظمت العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في مجموعة من الاتفاقيات والمذكرات تواصلت حتى العام 1988 ، وأرست قواعد العلاقة الاستراتيجية ، وأسست لها مجموعة من اللجان والهيئات الرسمية التي تدير أنشطة هذه العلاقة.

وتمثل « مبادرة الدفاع الاستراتيجي »، التي دعت الولايات المتحدة إسرائيل إلى الإسهام فيها ، السبيل الأقوم والأجدى لتحقيق التفوق العسكري والعلمي والتقني الإسرائيلي، من خلال تمكين إسرائيل من بلوغ آفاق علمية وتقنية راقية ورفيعة ، ومن خلال تطوير الصناعة العسكرية الإسرائيلية ، وتعزيز قوة الردع الإسرائيلية .

وإذا كانت الولايات المتحدة حولت المبادرة إلى مشروع جديد متطور اسمه «منظمة الدفاع الصاروخي البالستي»[1]، فإن التحالف الأمريكي - الإسرائيلي تطور أيضاً إلى « مشاركة استراتيجية » حدد وزير الدفاع الأمريكي في منتصف العام 1993 أهدافها وأسسها[2]، ليرقى بالعلاقة العسكرية الأمريكية - الإسرائيلية إلى أعلى مستوى ممكن .

- 5 -

ولأن الوطن العربي جزء من النظام العالمي الذي يعيش مرحلة انتقالية، فمن الطبيعي أن تسري عليه تبعات ونتائج متغيرات هذا النظام. وقد بلغ ذلك حد اعتبار العالم العربي المنطقة الأولى في العالم التي تفرض عليها متغيرات النظام العالمي تبعاتها ونتائجها، حتى أصبح العالم العربي ساحة انتشار لتلك المتغيرات، ومختبراً لها. لقد طالت تلك المتغيرات مفردة الأمن العربي، فقوضت فعاليته، على ضعفه وهزاله. وإذ ترافقت تلك المتغيرات مع نتائج حرب الخليج الثانية، فقد أصبح النظام العربي، بصورة عامة ، عاجزاً عن صياغة دوره، وفاقداً القدرة على إيجاد آلية يتفاعل في إطارها الفكر الاستراتيجي العربي مع تلك المتغيرات، ويصون مفهوم الأمن القومي، وينقذ ما أمكن من أهدافه ووسائله .

وهكذا أدت حرب الخليج الثانية ، وميزان القوى المختل لمصلحة إسرائيل ، ومتغيرات النظام العالمي عشية انعقاد مؤتمر مدريد، إلى تفكيك أواصر النظام العربي ، وفقدان بنية الأمن القومي عناصر التكون والفعل .

ثانياً : المرجعية الإسرائيلية في عملية التسوية

- 1 -

ان مراجعة شاملة للتفصيلات التي نُشرت عن عملية السلام في مساراتها الثنائية ولجانها الخمس متعددة الأطراف ، تشير إلى أن إسرائيل سعت ، منذ انعقاد مؤتمر مدريد (1991) وصياغة أسسه ومبادئ عملية السلام ومرجعياتها القانونية الدولية ، إلى جعل أمنها المرجعية الرئيسية لعملية السلام في مختلف المسارات واللجان. ولأنه لم يكن ممكناً قط أن تصاغ أسس ومبادئ عملية السلام على أساس هذه المرجعية وحدها، أو على أساس أن تكون لها اليد العليا ، فقد توارت معالمها وراء بعض الترتيبات التي أقرها مؤتمر مدريد. كما أصبحت - أي المرجعية الأمنية الإسرائيلية - المرجعية الفعلية التي تسعى إلى أن تفرض ذاتها على عملية التفاوض في المسارات الثنائية واللجان متعددة الأطراف.

ولقد وُضعت بعض ترتيبات مؤتمر مدريد على غير ما كان يتمناه الطرف العربي . فقد اقترحت سوريا أن تشكل الوفود العربية طرفاً واحداً في المفاوضات ، وأن يؤجل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية ، بحيث تنتقل عملية السلام من إنجاز

ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث ترتيبات التعاون الإقليمي. ولكن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح، وأصرت على الفصل المطلق بين المسارات الثنائية ، بحيث يكوّن كل مسار عملية قائمة بذاتها ، كما أصرت على الفصل المطلق بين التفاوض الثنائي وتفاوض التعاون الإقليمي.

وهكذا كان. وأصبحت عملية السلام مجزأة ، ولم تعد شاملة ، لا في جزئياتها ولا في كليتها . وأخذت المسارات الثنائية ، الواحد تلو الآخر، تعطى نتائجها ، استناداً إلى هذا الخلل المبدئي الأساسي ، الذي أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض، بجعلها نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية، التي تقيس بها القبول والرفض للمطالب العربية المستندة إلى الشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية، كما تقيس استعداد الأطراف العربية للسلام بمدى قبولها أو رفضها لمتطلبات النظرية الأمنية الإسرائيلية.

وتأسيساً على فرض إسرائيل نظريتها الأمنية مرجعية فعلية ، جاء إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (1993/9/13) ، وتلته معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية (1994/10/26) ، وتعثر المسار السوري - الإسرائيلي والمسار اللبناني - الإسرائيلي ، لأن النظرية الأمنية الإسرائيلية - وقد صيغت لحروب ما قبل عملية السلام - لا تقبل الإعلان عن مبدأ الانسحاب الكامل من الأرض السورية المحتلة حتى خط 1967/6/4 ، وتطالب بترتيبات تتجاوز ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن. ويأتي ذلك كله انتهاكاً للمرجعية القانونية الدولية التي يستند إليها المفاوض السوري .

- 2 -

تنطلق إسرائيل في فرض نظريتها الأمنية كمرجعية لعملية السلام ، من أساس الربط بين التفوق العسكري الذي تمتلكه وبين عملية السلام ، باعتبار أن هذا التفوق يوفر لإسرائيل القدرة على التنازل عن بعض الأراضي المحتلة ، إذ تصبح القوة العسكرية المتفوقة بديلاً لها. وقد نظّر لهذه المعادلة وزير الخارجية الأسبق هنري كسينجر ، على إثر حرب 1973. ثم اعتمدتها الإدارات الأمريكية المتتابعة سياسة ثابتة ، حتى بلغ الأمر أن يشمل التفوق ، الذي يشجع إسرائيل على ممارسة عملية السلام، احتكارها السلاح النووي ، واستثناءها ، من دون دول العالم ، من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ومن هنا ندرك مغزى مقولة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون «عندما يكون مطلوباً من إسرائيل التنازل عن مناطق استراتيجية ، وعندما تواجه خطر الإرهاب ، فإنها لا تستطيع أن تتخلى عن قوتها»[3] .

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الاستراتيجية الإسرائيلية ، الرسمية والثقافية العامة ، يلاحظ أن هناك اجماعاً إزاء المسائل المتعلقة بمستقبل التوازن والأمن الإقليميين ، جوهره ضرورة الاستمرار في صوغ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على أساس «الخيار الأسوأ» ، وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الاستراتيجية هي التفوق العسكري وما يسميه الاستراتيجيون الإسرائيليون «الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي الذاتي» ، ويقصدون به السلاح النووي . ويرى هؤلاء أن هذين العاملين – التفوق والردع – هما القادران على مواجهة أسوأ الاحتمالات والمفاجآت التي قد تطرأ على موازين القوى ، سواء في مرحلة التفاوض ، أو فيما بعد إقامة

السلام ، ذلك أن إسرائيل تعتبر المنطقة والسياسات العربية عرضة دائمة للتغيرات والمفاجآت ، إضافة إلى أن دول المنطقة مستمرة في تخزين الأسلحة المتطورة ، وأن مصادر تسليحها متنوعة بالرغم من زوال الاتحاد السوفيتى كمصدر لتسليح بعض الدول العربية .

يضاف إلى ذلك أن الاستراتيجيين الإسرائيليين لا يزالون يتمسكون بنظرية «الهزيمة الوحيدة» ، التى تعني في رأيهم أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها ، في حين أن الأمر غير ذلك بالنسبة إلى العرب . وحتى تحتفظ إسرائيل بالقدرة على تلافي الهزيمة – وهى دائماً وحيدة – يجب أن تظل متفوقة تسليحياً وعسكرياً وتقنياً . وهو ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة إقامة السلام وترسيخ دعائمه[4].

و« استراتيجية التفوق » هذه لها دعامة أساسية عند إسرائيل ، وتكاد تكون الدعامة الوحيدة التي تميز القدرة العسكرية الإسرائيلية وتمنحها القوة في الحرب والسلم وعلى طاولة المفاوضات . وتلك هى السلاح النووي.

لا تزال الأدبيات الاستراتيجية الإسرائيلية ، بمختلف مدارسها وتوجهاتها ، تعالج قضية السلام بمنظار النظرية الأمنية الإسرائيلية [5]. ويمكن القول إن ثمة قواسم مشتركة بين تلك المدارس . وهى لا تزال تكرر مقولات الخمسينيات والستينيات ، التي يمكن تلخيصها من دراسة حديثة للمُنظِّر الاستراتيجي الإسرائيلي « يائير ايفرون » ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب : [6]

1 - إن السيناريو الأكثر تخويفاً والأكثر ديمومة هو قيام تحالف عسكري يضم مجمل الدول العربية . وإذا كان هذا التهديد قد تقلص إلى حد كبير منذ معاهدة السلام مع مصر ، بسبب «تفكك العالم العربي وانطلاق حركة الاعتراف بالدولة العبرية ... إلا أن سيناريو كهذا لا يمكن استبعاده كلياً ، فاحتمال تشكل ائتلاف عسكري عربي ضد الدولة العبرية ، وإن كان بعيداً ، يجب أن يؤخذ في الحسبان نظراً إلى سباق التسلح في المنطقة بأسرها» .

2 - إن النسبة بين القوات المسلحة لائتلاف عربي وبين إسرائيل هي بمعدل 2.1 - 2.8 مقابل 1 . لهذا «ينبغي أن يظل هذا السيناريو مدرجاً في عداد التهديدات الكامنة المتربصة بأمن إسرائيل ، حتى في حال التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع » .

3 - هناك سيناريو آخر ، أكثر احتمالاً من سابقه ، يتمثل في قيام ائتلاف عسكري يجمع سوريا والعراق والأردن . وهو احتمال يجب أن يدرج في قائمة الرؤى الإسرائيلية للتهديدات على المدى البعيد .

4 - « الخطر الأقوى في نظر إسرائيل قد يأتي نتيجة لهجوم سوري من جانب واحد لتحقيق أهداف محدودة » .

5 - « إن التهديد المستمر لهذا النوع من الهجمات - على شاكلة هجمة حرب 1973 - يبقي مصدراً للقلق وعدم الاستقرار في آن واحد» .

6 - « إن الأهداف السياسية الإسرائيلية لا يمكن تحقيقها عبر اللجوء إلى القوة العسكرية فحسب .. فالأفق الوحيد المفتوح هو أفق صراع طويل جداً ... ويمكن للسلاح النووي أن يوازن في المستقبل أي

تعديل محتمل في ميزان القوى التقليدية على حساب إسرائيل. إن القدرة التي تضفيها وسيلة ردع قوية - وهى أخيرة في الوقت نفسه - يمكنها إقناع العالم العربي بأن إسرائيل غير قابلة للتدمير ، وبالتالى تصبح التسوية السياسية أمراً لا مفر منه » .

7 - إذا كان السلاح النووي « الملاذ الأخير » بيد القيادة الإسرائيلية ، فإن « الأزمة والحرب في الخليج ساهمتا في خفض السقف النووي ... فالتحذيرات الإسرائيلية خلال حرب الخليج الثانية كانت تنطوي على خطر رد نووي في حال شنّ العراق هجوماً من النمط التقليدي أو الكيماوي ضد المراكز السكانية في إسرائيل » .

8 - إن « مبدأ بيجن » مازال نافعاً وسائداً ، ومفاده أن إسرائيل لن تتردد في استخدام القوة العسكرية للحؤول دون بروز قوة نووية عربية أو إسلامية .

- 4 -

وهكذا تجلس إسرائيل على طاولة المفاوضات ، وقد وضعت في حقيبتها نظريتها الأمنية، المسلحة بالسلاح النووي ، الذي لم يعد ممكناً أبداً إسقاطه من عناصر ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ، أو أن نتغاضى عن ظله الغائب الحاضر في مؤتمر مدريد ، بعد أن قطع الشك باليقين على إثر مؤتمر نيويورك (مؤتمر الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، 187 دولة ، 4/17 - 1995/5/12) ، من حيث امتلاك إسرائيل السلاح النووي، والاعتراف الدولي الصامت بهذا

الامتلاك ، واستثناء إسرائيل من تطبيق أحكام المعاهدة الأبدية لحظر انتشار الأسلحة النووية ، وحق إسرائيل باستخدام ما لديها من أسلحة ، دون قيد محدد لهذا الاستخدام .

وإذ لم يعد ثمة ريب في أن إسرائيل تملك سلاحاً نووياً . فإننا لا نسلك سبيل التقدير غير العلمي لكمّ هذا السلاح ، وإنما سنأخذ التقدير الذي حدده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أساساً للحديث . فقد قدر هذا المعهد أن إسرائيل تملك 100 - 200 رأس نووي [7]. وتتضمن هذه الترسانة أنواعاً شتي من الأسلحة النووية ، كقذائف المدفعية ، والألغام، والقنابل التي تحملها الصواريخ ، وتلك التي تحملها الطائرات ، إلى جانب القنابل النيوترونية التي تقتل بالإشعاع، والقنابل الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الهائلة [8] . وقد أكملت إسرائيل منظومتها الهجومية - الدفاعية ، بصاروخ « أريحا - 2 » بعيد المدى، والقمر الصناعي التجسسي « أفق - 2 » ، والصاروخ « آرو » المضاد للصواريخ ، إلى جانب ترسانة غنية بالأسلحة الكيماوية والجرثومية . وإذا كان هناك من يشك في احتمال استخدام إسرائيل لسلاحها النووي ، فإن منطق الأمور ، في التاريخ والسياسة وعلوم الحرب والاستراتيجية ، يقودنا إلى الاقتناع بأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيؤول - في نهاية المطاف وفي أحوال محددة - إلى استخدام هذا السلاح . وفي غير تلك الأحوال ، فالسلاح النووي سلاح رادع ، مسلط على المنطقة العربية وما وراءها . وهو جاهز للتخويف والإرهاب من أجل الابتزازين الاستراتيجي والسياسي والإخضاع والهيمنة والسيطرة .

وإذا كان التفوق العسكري والسلاح النووي يشكلان أعمدة النظرية الأمنية الإسرائيلية التي تسعى إسرائيل إلى فرضها على عملية التسوية، فإن المياه التي تعتمد عليها سوريا ولبنان والأردن والضفة والقطاع وإسرائيل أصبحت تشكل أحد موضوعات النظرية الأمنية الإسرائيلية . فمطامع إسرائيل في هذا الحوض المائي الواسع قديمة ومعروفة . ويكفي أن نلقي نظرة على خرائط التوطن البشري الصهيوني في فلسطين قبل قيام إسرائيل ، وخرائط الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 ، لنلاحظ القيمة الكبرى التى أعطتها تلك الخرائط للمياه ومواردها. ويرى أحد كبار الخبراء الأمريكيين في موضوع اقتصاديات المياه والزراعة، أن الاطلاع على الخرائط العسكرية الإسرائيلية واختيارات المواقع العسكرية الإسرائيلية ، تقدماً أو انسحاباً ، يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيارات بمنابع المياه[9]. ويمكن تفسير جميع الاحتلالات الإسرائيلية للأراضي العربية تفسيراً مائياً . ففي كل غزوة أو معركة أو حرب قامت بها إسرائيل ، ثمة جانب مائي . ذلك أن العوامل الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والتوراتية تتداخل فيما بينها لتجعل الماء كامناً في كل عمل عسكري إسرائيلي .

وثمة دراسات إسرائيلية انتشرت على هامش مؤتمر مدريد (1991/10/30) ، وبخاصة في شق المفاوضات متعددة الأطراف ، تتحدث عن شعار « موارد مائية بلا استخدام لتنمية تعوزها الموارد » ، وهى صيحة تماثل الشعار الصهيوني الذي رفعته الصهيونية يوم غزت فلسطين « أرض بلا شعب لشعب بلا أرض » .

ولن تكتفي إسرائيل بما اغتصبته من مياه عربية ، ولكنها ستحاول أن تحصل على مصادر مائية جديدة ، وخاصة بعد استمرار تدفق المهاجرين عليها . وثمة تجربتان سابقتان تشجعانها على ذلك ، فحرب 1967 وفرت لها 500 مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن، وغزوة 1978 للبنان وفرت لها حوالى 800 مليون متر مكعب من نهر الليطاني.

إن قراءتنا للعناصر الثلاثة الآتية : 1- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات الصهيونية منذ العام 1882 ، حين أسست أول مستعمرة «بتاح تكفا » في فلسطين ، حتى قيام إسرائيل في العام 1948، 2- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية والاحتلالات المتتالية للأراضي العربية من خلال جميع الحروب والمعارك التي شنتها إسرائيل منذ قيامها حتى اليوم ، 3- العلاقة بين الماء والاستراتيجيات والآفاق المستقبلية التي تطمح إسرائيل إلى تحقيقها من خلال الوسائل المتاحة لها ، سواء باستخدام ميزان القوى الراجح لمصلحتها في إطار المفاوضات في « مؤتمر السلام للشرق الأوسط » ، أو بالتهديد باستعمال القوة ، أو باستعمال القوة المسلحة على نطاق محدود أو واسع. إن قراءتنا لهذه العناصر الثلاثة ، والربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها للماء، وبخاصة في ضوء تدفق الهجرة اليهودية ، يؤديان بنا إلى استخلاص النتائج التالية : 1- أن إسرائيل في أزمة مياه ملحة ضاغطة، 2- لا حل لهذه الأزمة إلا على حساب المياه العربية ، 3- تستخدم إسرائيل مؤتمر السلام معبراً لتوظيف اختلال ميزان القوى اختلالاً كبيراً لمصلحتها من أجل أن تحقق مطامعها في المياه العربية .

ثالثاً : الحالة الراهنة للتسوية

- 1 -

بالرغم من أن الصراع العربي – الإسرائيلي ، في جوهره الأساسي ، لم تنجز تسويته حتى الآن ، فإنه بدا – بصورة عامة – قابلاً للتسوية ، بمثل ما أن السلام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بات ممكناً ، لكنه لا يزال غير مؤكد . إن مراجعة خاطفة لحالات مسارات التسوية ، الثنائية ومتعددة الأطراف ، تطابق بصورة عامة هذه الخلاصة في يومنا هذا .

وبالرغم من ذلك ، ومن أجل منهجية البحث ، ستفترض الدراسة أن التسوية قد بلغت منتهاها أو قطعت أشواطاً على المسارات الثنائية، على الصورة التالية :

- المساران المصري والأردني : ناجزان .
- المسار الفلسطيني : بدأت مقدماته ، ويتعثر في مسيرته ، وأمامه صعاب كثيرة ومعقدة ، ويحتاج إلى زمن طويل وجهود متنوعة حتى يبلغ منتهاه . ولكن إذا أخذنا في الاعتبار قاعدة « المقدمات تدل على النتائج » ، ومقومات ميزان القوى ، والوضع العربي العام ، والوضع الفلسطيني الخاص ، فلنا أن نتصور ، مع احتمال الخطأ والقصور ، الأشواط المستقبلية لهذا المسار .
- المساران السوري واللبناني : سنأخذ الفكرين السياسيين السوري واللبناني ، ومعهما الفكر السياسي الإسرائيلي بعين

الاعتبار ، لننتهي إلى احتمال تسوية قوامها انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة إلى حدود 4 يونيو/حزيران 1967 ، وتنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 425 ، القائمة على إنهاء حالة الحرب وادعاءاتها ، وعيش جميع دول المنطقة في حدود آمنة .

ولأن المسار المصري قد انتهى تكوينه وتجربته ووضحت آثاره منذ العام 1979 ، ولأن المسارين السوري واللبناني لا يزالان في حالة الافتراض ، فإن آثار هذه المسارات الثلاثة سنتطرق لها فيما يلي ، في حين سيتم في هذه المرحلة من البحث ، التركيز على المسارين الفلسطيني والأردني في إطار الحالة الراهنة للتسوية.

- 2 -

يتداول الفكر السياسي الإسرائيلي مشروعات كثيرة بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة . وتتنازل معظم تلك المشروعات عن القطاع ، في حين تختلف في معالجتها مصير الضفة . ويمكن أن نأخذ مثالاً على هذه المشروعات ، الدراسة التي أعدها مدير مركز يافي للدراسات الاستراتيجية ، التابع لجامعة تل أبيب ، وصدرت في العام 1994 [10] . فقد لخص مدير المركز تلك المشروعات القديمة والحديثة في ثلاثة حلول، ودرس تفصيلاتها ، وعدّد محاسنها ومساوئها . وما يهمنا في دراستنا هذه ، هو التعرف - بإيجاز شديد - على كيفية معالجة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي لمشكلة الأمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار الحلول الثلاثة التالية:

1 - الحل الأول : الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والعودة إلى خطوط ما قبل حرب 1967 ، باستثناء القدس : وهذا الحل لا يضمن استمرار ما يتفق عليه، من ترتيبات بشأن الأمن والمياه. وفي حالة إخلال السلطة الفلسطينية بأحكام ما يتفق عليه، أو قدرت إسرائيل أن متغيرات تمت ـ أو من المتوقع أن تتم ـ في الأرض الفلسطينية أو في الطوق العربي المحيط بها، وتؤثر في الوقت نفسه في أمن إسرائيل وحقوقها في الأمن والمياه وما سواهما مما تنص عليه الاتفاقات المعقودة ، فليس لدى إسرائيل لمواجهة هذه الحالة ، التي يعود تقديرها إليها ، سوى خيار وحيد هو إعادة احتلال الأرض الفلسطينية .

2 - الحل الثاني : إقليم ذو وضع خاص : وهو وضع غامض سائب ، يبنى على ترتيب قائم على التقسيم الوظيفي لأوجه السلطة في الأرض الفلسطينية ، وعلى سيادة مشتركة فلسطينية - إسرائيلية . ويحتفظ المستوطنون بمكانتهم وصفتهم كمواطنين إسرائيليين . ولسكان الضفة أن يختاروا المواطنية الفلسطينية ، ولهم مؤسساتهم الإدارية الأمنية الداخلية، في إطار حكم ذاتي يتطور في الاتساع . ويشكل المستوطنون الإسرائيليون الآن 7٪ من مجموع السكان ، والفلسطينيون العرب 93٪. ويتفق الطرفان على آلية للمحافظة على هاتين النسبتين . وفي هذه الأثناء ، تبرز دولة فلسطينية في قطاع غزة، في حين تبقى الضفة تحت الحماية الإسرائيلية .

3 - الحل الثالث : وهو الحل الذي يفضله مدير مركز يافي على الحلين السابقين . وأساس هذا الحل يقوم على ضم 11٪ من مساحة الضفة

إلى إسرائيل ، وعلى استمرار إسرائيل في استغلال مصادر المياه ، وأخذ الأغلبية اليهودية التي نشأت بفعل المستوطنات في الأراضي المحتلة بعين الاعتبار ، مع ترتيبات أمنية أبرز مظاهرها : محطات إنذار مبكر في السلسلة الجبلية ، وسيطرة إسرائيلية كاملة على أجواء الضفة، وتمركز قوات عسكرية إسرائيلية في وادي الأردن وعلى السفوح الشرقية للسلسلة الجبلية ، وترتيبات أمنية تكميلية على امتداد نهر الأردن.

وثمة ظاهرة تستحق الاهتمام ، وتخص الوضع الجيواستراتيجي الذي سينتج عن تفكيك عناصر الاشتباك في الإطار الجغرافي لفلسطين . إذ من المنتظر أن تفرض إسرائيل ترتيبات أمنية على السلطة الوطنية الفلسطينية تختلف اختلافاً نوعياً وشكلياً عن الترتيبات الأمنية التي تضمنتها معاهدتا السلام المصرية - الإسرائيلية والأردنية - الإسرائيلية، وعن الترتيبات التي يمكن أن يتضمنها أي اتفاق بين كل من سوريا ولبنان من جهة ، وإسرائيل من جهة أخرى . ذلك أن الترتيبات بين الدولة الفلسطينية المنشودة وإسرائيل ستكون بين كيان سيتحرر ويتأسس من جهة ، ودولة محتلة من جهة أخرى . وستنتهز إسرائيل هذه الوضعية لتفرض شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية ، بحيث تخلو الأرض الفلسطينية من أي تهديد أو احتمال تهديد يستهدف إسرائيل ، وذلك بتوفير الوسائل التي تمكن الجيش الإسرائيلي من استخدام الأرض الفلسطينية كموقع للإنذار المبكر ، ولفتح القوات وتعزيز القدرة على الردع والانطلاق للهجوم [11] . ويدعم هذه الفكرة توجه إسرائيل نحو حرمان الدولة الفلسطينية المنشودة من أن يكون لها جيش ، ذلك أن « قوة الدولة

الفلسطينية يجب أن تكون، بالتحديد، في ضعفها. ويجب أن لا يكون أمنها في يدها ، بل يجب أن يستند أمنها كلياً إلى ضمانات الدول الكبرى »[12].

ويرى مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب أنه بقدر ما تتخلى إسرائيل عن حضور عسكري مكثف على طول وادي نهر الأردن وسلسلة الجبال الشمالية والجنوبية الممتدة على طول الضفة الغربية ، بقدر ما تصبح أكثر عرضة لخطر الهجوم من الشرق . ذلك لأن القوات العربية المنتشرة في الضفة الشرقية ، أي في الأردن ، بموجب ائتلاف عسكري عربي محتمل ، ستكون قادرة على اجتياز النهر واتخاذ مواقع هجومية على طول سلسلة الجبال ، مهددة عمق الأراضي الإسرائيلية الضيقة ، وذلك قبل أن تتمكن إسرائيل من تحريك قواتها الاحتياطية [13]. ولهذا فثمة حاجة إسرائيلية إلى أن تكون في أراضي الدولة الفلسطينية محطات للإنذار المبكر ، ومراكز مراقبة ، وقوات منتشرة في المواقع الهامة، وبخاصة عند جسور نهر الأردن ومخاضاته ، وأن يكون لإسرائيل حق التحليق الجوي فوق فلسطين لأغراض الاستطلاع [14].

وفي جميع الأحوال ، ومهما ذهبت مطامح السلطة الفلسطينية بالتفاؤل نحو تأسيس قوة دفاع فلسطينية ، فمن المرجح أنه لن تتوفر في تلك القوة القدرة على ضمان الحد الأدنى من الدفاع الذاتي . ونصوص الوثائق التعاقدية بين الطرفين حتى الآن لا توحي بأكثر من ذلك .

وإذا ما رغبت السلطة الفلسطينية في أن توكل شؤون دفاعها الذاتي إلى قوة عسكرية أجنبية تستقدم من دولة أو دول صديقة لإسرائيل

وبالاتفاق معها ، فليس هناك ما يشير إلى احتمال قبول إسرائيل هذه الصيغة ، بل هناك ما يشير إلى عكس ذلك . فإسرائيل لا ترغب قط في أن تسمح بأي قيد يحدّ من تحركاتها العسكرية في الأرض الفلسطينية . وليس هناك ما يدل على احتمال تعديل هذه الرغبة ، إذ إن هناك توافقاً عاماً في إسرائيل على ضرورة الاحتفاظ بوجود إسرائيلي دائم على امتداد وادي الأردن وفي مرتفعات الضفة الغربية .

وإذا ما مددنا نظرنا ، استباقاً ، إلى المرحلة الانتقالية ، فيمكننا القول إن أية ترتيبات أمنية يتم الاتفاق عليها في تلك المرحلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وفي مرحلة إنشاء الدولة الفلسطينية المنشودة ، ستشمل ، في ترجيحنا ، من بين ما تشمل، النقاط التالية[15] :

1 - أن الأمن الخارجي لفلسطين مسؤولية إسرائيل وحدها .

2 - لا قوة عسكرية للدولة الفلسطينية ، ولا سلاح ثقيلاً أو جماعياً أو حربياً يجوز أن تملكه تلك الدولة . ولا يجوز أن تتعدى القوة الأمنية تشكيل قوات شرطة ذات سلاح خفيف . وفي حال عدم قدرة تلك القوات على مواجهة حالات معينة في الأمن الداخلي، فالقوات الإسرائيلية تتولى تلك المواجهة .

3 - تتمركز قوات إسرائيلية على طول غور الأردن ، وفي المرتفعات والجبال الممتدة من الشمال إلى الجنوب ، وفي المواقع التي يحددها الجيش الإسرائيلي ويراها ذات نفع استراتيجي وعملياتي لأمنه وأمن إسرائيل وأمن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية.

وبالرغم من هذه النظرة الاستشرافية الترجيحية ، فإننا نميل إلى القول بأنه سيكون سابقاً لأوانه أي بحث في تأثير التسوية على الأمن الفلسطيني . إن مثل هذا البحث يفترض قيام الدولة الفلسطينية بمقومات الدولة المستقلة ، ومنها السيادة والحدود وما يتبع ذلك من متطلبات الأمن ومقتضياته . وتسعى السلطة الفلسطينية إلى تأسيس تلك المقومات . وريثما تستكمل بناء الدولة ، فإن أمن الكيان الفلسطيني يظل تابعاً أو مرتبطاً بالأمن الإسرائيلي ، بشكل ما من الأشكال ، وبوسيلة ما من الوسائل . وحتى يكتمل قيام الدولة ، وتتوافر لها مقوماتها ومؤسساتها ، ومنها مؤسسات الدفاع والأمن ، فإن أمن الكيان الفلسطيني سيبقى مفتوحاً على مختلف مصادر التهديد من قبل إسرائيل ذاتها كدولة ، ومن بعض الإسرائيليين كأفراد ، وبخاصة المستوطنين والمتطرفين ومنظماتهم .

وما يمكننا قوله الآن بشأن حالة التسوية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي ، هو أن المفاوض الفلسطيني يسعى إلى السيادة الكاملة على أرضه ، وإلى ممارسة حق تقرير المصير وصولاً إلى إقامة الدولة المستقلة بكل مقومات الدولة ، في حين أن المفاوض الإسرائيلي لا يريد أن يتجاوز مواصفات حكم ذاتي محدود . فالحكم الذاتي الفلسطيني ، كما قال وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز ، « ليس اقتساماً للسيادة » ، ولا يعدو الأمر أن يكون « سيادة وظيفية »[16] .

إن آخر ما وصل إليه المسار الفلسطيني - الإسرائيلي من نصوص تعاقدية يجزّئ الوحدة الجغرافية للضفة الغربية ، إذ ستتولى إسرائيل حماية المستوطنات اليهودية وإنشاء طرق تصلها فيما بينها بشبكة واحدة

متكاملة يحظر على الفلسطينيين استخدامها . إن الصورة التي عليها الوضع في الضفة ، تبرز جزراً فلسطينية في الضفة يحيط بها الإسرائيليون بمستوطناتهم وعسكرهم وشبكة طرقهم [17] . ووثائق المسار الفلسطيني ، حتى الآن ، تجزّئ المشكلات ، وتفتت بنية موضوعات التفاوض ، وترجئ القضايا الهامة إلى مرحلة قادمة . وليس من تفسير لكل هذا المنهج الإسرائيلي في التفاوض سوى عدم استعداد إسرائيل للانسحاب من بعض الأراضي الفلسطينية ، ومعارضتها للسيادة الفلسطينية على هذه الأراضي [18] .

- 3 -

هذا عن المسار الفلسطيني - الاسرائيلى . أما المسار الأردني - الإسرائيلي فقد انتهي إلى معاهدة سلام (1994/10/26) ولدت بيسر ، وعاشت لتنفذ أحكامها دون أن تصادف صعوبات أو مشكلات معقدة . وقد ولدت المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية في ظروف وتحت تأثير عوامل تختلف عن ظروف وعوامل المعاهدة المصرية - الإسرائيلية (1979) . ولهذا جاءت بعض أحكام المعاهدة الأولى ذات اختلافات واضحة وهامة عن أحكام المعاهدة الثانية . يضاف إلى ذلك أنه لابد من وضع المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية في إطارها الجيواستراتيجي الطبيعي ، وهو المثلث الأردني - الفلسطيني - الإسرائيلي ، الذي يشكل موقعاً جغرافياً وتاريخياً واستراتيجياً له مواصفاته وسماته الخاصة به .

تتألف المعاهدة من ثلاثين مادة ، تضمنت نصوصاً بشأن إقامة السلام، والحدود ، والأمن، والعلاقات الثنائية، والمياه، واللاجئين والنازحين ، ومختلف مجالات التعاون . وتتضمن المادة الخاصة بالأمن (المادة 4)

تحديدات والتزامات تتجاوز مفهوم «الأمن الثنائي المتبادل» وتحديداته والتزاماته ، إلى مجالات لا يملك الطرفان عناصر صياغتها وتكوينها ، وإنما يملكان فقط التعبير عن الالتزام بالعمل من أجلها. وتفتح المادة الرابعة من المعاهدة مجالات لتفسيرات وتأويلات ورؤى مستقبلية تسمح بتطوير مفهوم الأمن تطويراً يبلغ حد اعتبار أمنَيْ الطرفين المتعاقدين (الأردن وإسرائيل) وكأنه أمن واحد بالتكافل والتضامن .

فإلى جانب التعاون الأمني ، يلتزم الطرفان « تعزيز أمن المنطقة » ، ويهدفان « إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام » . ومن أجل السير نحو هذا الهدف « يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوربي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا ، ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط » . ويتابع نص المادة الرابعة فيقول : « ويعني هذا الالتزام تبنّي أطر إقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية بما يتوّج بمنطقة أمن واستقرار» .

وقد سيّج الطرفان « بناء الأمن الإقليمي » المتفق على إقامته بمحظورين هامين نصت عليهما المادة الرابعة ، وهما :

أ - "دخول (أي من الطرفين) أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث ، أو مساعدته بأي طريقة من الطرق ، أو الترويج له أو التعاون معه، إذا كانت أهدافه أو أنشطته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

ب - "السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوات عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيهما في أحوال يمكن أن تخلّ بسلامة الطرف الآخر ".

وإضافة إلى ذلك ، وحتى يُنزع الأردن من دائرة الأمن العربي ، ومن التزاماته المترتبة عليه بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك ، تعاقد الطرفان على « العمل على إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط - الفقرة 7 من المادة 4 » و « يتعهد الطرفان خلال 3 أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة باعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة، وإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة - المادة 26 » .

رابعاً : تأثيرات التسوية في الأمن العربي

لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، من خلال الصيغ التعاقدية التي انتهى إليها حتى الآن ، تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الأمن العربي . وإذا كان البحث يتطرق ، في مواضع كثيرة منه ، للتأثيرات غير المباشرة، فإن الفئة الأخرى من التأثيرات - وهي كثيرة ومتنوعة - يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

1 - المسار الفلسطيني :

من المتوقع أن لا تتمكن الدولة الفلسطينية من أن تكون لها قوة عسكرية مماثلة لقوات جاراتها ، وبخاصة في العقود الأولى لتأسيسها، إذ إنها تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية التي تؤهلها لامتلاك تلك القوة. هذا

دون أن نكرر هنا ذكر الكوابح والفروض التي ستعمل إسرائيل على تضمينها النصوص التعاقدية الهادفة إلى تطوير الكيان الفلسطيني إلى دولة مستقلة .

وعلى هذا فثمة أكثر من صيغة ستجد فيها الدولة الفلسطينية الوليدة ملاذها الأمني : أن تكون إسرائيل هي الضامنة لأمن الدولة الفلسطينية بكل ما في كلمة الضمان من معان أمنية ، أو أن يتم الضمان في إطار جماعة أمنية تضم إسرائيل والأردن والدولة الفلسطينية ، أو أن يندرج أمنها في دائرة نظام شرق أوسطي ، أو أن يكون خليطاً من هذه الصيغ كلها . ولكن الأساس لكل صنيغة ، وهو امتلاك إسرائيل القدرة على التعامل مع الأمن الفلسطيني من خلال ضمان الأمن الإسرائيلي ، يبقى سائداً.

ولسنا نود الإيغال في تلمس آثار التسوية في المسار الفلسطيني على الأمن العربي ، لغياب هذا الأمن عن المسار الفلسطينيي، في المرحلة الراهنة على الأقل ، إضافة إلى سببين : أولهما أن أي تأكيد أو جزم في هذا الأمر سيكون مقاربة للرجم بالغيب ، وثانيهما أن البعد الإسرائيلي في الأمن الفلسطيني يحوز التأثير الفاعل والسيطرة الحاسمة ، للمدى الزمني المنظور.

2 - المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية :

إن أبرز ظاهرة في المعاهدة هى خلوها خلواً كاملاً من أية إشارة إلى ترتيبات أمنية متبادلة ، كمثل المناطق المنزوعة السلاح ، والمحدودة السلاح، وخطوط الأسلحة الثقيلة، ومراكز الرصد والمراقبة والتحقق،

والقوات الدولية أو متعددة الجنسيات الفاصلة بين قوات البلدين. تلك الترتيبات التي تضمنتها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (1979)، والتي تحتل مركز الصدارة في مفاوضات المسار السوري - الإسرائيلي والمسار اللبناني - الإسرائيلي . ولقد غُيِّبَتْ هذه الترتيبات الأمنية من نصوص المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية بقصد واضح ، هو احتمال اعتبار الأرض الأردنية - الإسرائيلية في منزلة منطقة أمن واحدة ، وهو ما يؤهلها لأن تكون - حين الضرورة والاتفاق - مسرح عمليات مشترك . ومن الطبيعي أن لا يكون في مثل هذه المنطقة وهذا المسرح ترتيبات أمنية تقيّد تحركات القوات وانتشارها الاستراتيجي وتمركزها العملياتي. وعلى هذا الاعتبار المحتمل - أي منطقة الأمن الواحدة ومسرح العمليات المشترك - يُبنى البعد الاستراتيجي للمعاهدة . ويتضح هذا البعد في المظاهر التالية :

أ ـ ترسيخ الأردن كدولة عازلة ومغلّفه لحدود إسرائيل ، في إطار المعادلة الثلاثية المحتملة : إسرائيل - فلسطين - الأردن . وهي معادلة تتولى إسرائيل إعداد عناصرها وتكوينها من خلال أحكام المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية ، وتحكّم إسرائيل بأمن الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب ـ احتواء التهديدات المحتملة من الشرق ، تلك التهديدات التي عانت إسرائيل منها في مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي ، حينما كانت القوات العراقية أو القوات السورية تتمركز على الحدود الأردنية المشتركة ، أو تقيم على الأراضي الأردنية ، إسهاماً في الدفاع عن الأردن ضد التهديدات الإسرائيلية.

جـ ـ قطع الصلة بين الطوق القريب لما كان يسمى دول المواجهة ، وبين الطوق الخارجي - العراق والسعودية ودول الخليج وإيران - المؤثر في الصراع العربي - الإسرائيلي بفعل قدراته.

د ـ إن ما كان يقلق إسرائيل ، قبل المعاهدة ، لم يكن الجيش الأردني، وإنما الموقع الجيواستراتيجي للأردن ، وهو موقع هام وخطير بالنسبة إلى إسرائيل ، فمنه تنطلق الحرية إلى ما يسمى «بطن إسرائيل الرخوة» . وكان قرب الأردن من الأهداف الإسرائيلية الحيوية ، كالمطارات والمراكز الصناعية والسكانية شاغل إسرائيل، وبخاصة عندما تبرز احتمالات قدوم قوات عراقية أو سورية للتمركز في الأردن.

هـ ـ إن نصوص المعاهدة تضع مقاييس مشتركة لتحديد أعداء الطرفين المتعاقدين ، وهي مقاييس واضحة ومحددة ، بحيث يكمل أحد الطرفين الآخر في صيانة الأمن المشترك وحماية النظام من خلال دعم الاستقرار . وذلك كله يمنح «التجمع الأمني الأردني - الإسرائيلي» - إذا جاز هذا التعبير - عمقاً استراتيجياً مشتركاً هاماً. أما إسرائيل فقد حازت من خلال هذا « التجمع » عمقاً استراتيجياً يبلغ حدود الأردن مع السعودية والعراق وسوريا.

وتوضيحاً لهذا المظهر الأخير من مظاهر البعد الأمني للمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، نشير إلى أن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن قد دعا في مجلته « سر فايفل»[19] إلى « أن إضفاء صبغة رسمية على دور الأردن كعمق استراتيجي لإسرائيل سيزيل تخوف إسرائيل المشروع من أن انسحابها من الضفة الغربية قد

يُستغلّ لحشد قوة عسكرية في الضفة الشرقية » . لهذا أغلقت المعاهدة ما كان يسمى « الجبهة الشرقية ضد إسرائيل » ، وهي جبهة كان رُدفاؤها الأساسيون القوات العراقية والقوات السورية إلى جانب القوات الأردنية ، وما يمكن أو يحتمل أن يَرِدَ من قوات مسلحة رديفة من دول عربية أخرى. فقد جاءت نصوص المعاهدة (المادة الرابعة التي أشرنا إليها) واضحة وقاطعة لا تترك مجالاً للشك في الهدف منها ، أو للتأويل أو الالتفاف حول معناها.

3 - **حوض الأردن :**

ثمة سمة أمنية تخص نهر الأردن وحوضه ، ومنزلته الاستراتيجية عسكرياً وباعتباره مصدراً للماء . ولأن إسرائيل تنظر إلى هذا الحوض على أنه محور استراتيجي ، تشاطئه الضفة الغربية والمملكة الأردنية وإسرائيل ، فقد أرادت أن تجرده من قيمته الاستراتيجية بالنسبة إلى الجانب العربي ، وأن توظف هذه القيمة لمصلحتها . فقد كان نهر الأردن، طوال عمر الصراع العربي - الإسرائيلي ، يشكل المعبر والمدخل الاستراتيجي الأهم والأخطر إلى إسرائيل ، والحاجز الطبيعي الذي كانت القوات العربية تستطيع أن تنظم خطوطها الدفاعية والهجومية بدءاً منه واستناداً إليه . ومن هنا كان اهتمام إسرائيل بأن ترتب شؤون أمنها من خلال ما يمكن تسميته « التجمع الأمني الإسرائيلي - الأردني- الفلسطيني » ، وجاعلة منه دائرة منفصلة عن دائرة الترتيبات الأمنية الخاصة بالمعاهدة المصرية - الإسرائيلية ، وعن الدائرة الثالثة الخاصة بالترتيبات الأمنية مع سوريا ولبنان ، في حال توصل الأطراف المعنية إلى مثل هذه الترتيبات .

4 - قرار الحرب عند أطراف التسوية :

من الطبيعي أن تفرض التسوية على أطرافها قيوداً على قرار الحرب عند هذه الأطراف . ولا نقصد بمصطلح الحرب هنا شمولية الصراع المسلح ، أرضاً وسلاحاً وإنساناً ، وإنما قد يتمثل مصطلح الحرب بأصغر أشكال الصراع المسلح وأبسطها ، وبمحدودية ضيقة أرضاً وسلاحاً وإنساناً. وتختلف القدرة على التحلل من بعض هذه القيود ، من طرف إلى آخر ، بمقدار قدرة ذلك الطرف على امتلاك السلاح الرادع ، والتقنية العسكرية المتطورة ، والقدرة العسكرية المتفوقة ، والقدرة على اتخاذ القرار ، والاستناد إلى قوة دولية عظمى تحمي مسلكه دولياً وعسكرياً حين الضرورة .

ومن القيود التي فرضتها التسوية ، منع استمرار وسيلة الكفاح المسلح الفلسطيني ، بمختلف أشكاله التي شهدها هذا الكفاح منذ العشرينيات حتى التسعينيات ، واستحالة العودة إلى ممارسة العمل العلني وغير العلني للثورة الفلسطينية المسلحة في الأطراف العربية المتعاقدة في إطار التسوية .

وفي جميع الأحوال ، إذا كانت التسوية قد فرضت قيوداً على قرار الحرب لدى الأطراف المتعاقدة ، وأغلقت أبواباً كان قرار الحرب يلج منها ، فقد فتحت التسوية مجالات جديدة لأشكال من التواصل والاحتكاك والمواجهة والنزاع ، مع احتمال بروز البعد العسكري للصراع إذا ما توافرت العوامل لذلك .

5 - انحسار قومية الأمن العربي :

لقد وقع الأمن العربي ، مفهوماً وحركة ، في دائرة الشلل والشك . ومردّ ذلك إلى عدة أسباب ، منها : اختلاف الرؤى القطرية للمدرك الأمني المشترك ، والحصار الذي ضُرب على القوة العربية كقدرة كامنة ، وغياب آليات الأمن القومي، مع قصور آليات تفعيل الفكر الاستراتيجي العربي إزاء ضخامة أنماط الاختراق ، وتراجع المنظومة القيمية التي يمكن الاستهداء بها لصياغة الفعل الأمني العربي المشترك، وسيادة مفهوم القطرية المعبر عنه بالواقعية السياسية[20] .

وإذ فقد الأمن القومي العربي سماته القومية ، ومقومات تكوينه ووجوده، فقد كان البديل له ، ترسخ الأمن القطري ، وسيادة مفاهيمه وسياساته .

6 - الفراغ الأمني القومي :

كان من أولى نتائج انتكاس مفهوم الأمن القومي ، أن تولّد فراغ أمني قومي ، وظهرت مشكلات ضاعفت من حالة التشرذم والتنافر ، وزادت من الفجوة القائمة بين ما يجسده الواقع وبين الرغبة في تحقيق مدرك أمني عربي مشترك . وتحمل تلك الفجوة عوامل اتساعها وتعميقها ، حيث تتراكم المخاطر داخلياً وخارجياً ، وينكشف الوجود العربي بلا غطاء أمني، وتضمحل قدرة العرب على الفعل والمقاومة والردع .

7 - احتمال الضغط والتهديد :

من المتوقع أن تخضع النصوص التعاقدية الناجمة عن التسوية لمجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال الضغوط وأنواعها، وقد تبلغ حد التهديد

والوعيد. ذلك أن كل طرف من الأطراف المتعاقدة سيسعى إلى تفسير النصوص تفسيراً يحقق له أكبر حجم من المكاسب ، وأقل حجم من الخسائر. ومن المحتمل أن تلجأ إسرائيل ، بدعم من الولايات المتحدة، وبالاستناد إلى تفوقها السلاحي ، إلى ذلك النوع السيء النية في تفسير النصوص، لتبيح لنفسها ولأصدقائها ، ممارسة مختلف أنواع الضغوط وأشكالها ، ولتولّد مشكلات جديدة من رحم المشكلات الناجمة من النصوص.

8 - احتمال انهيار بعض الترتيبات الأمنية الثنائية :

ثمة احتمال لانهيار بعض الترتيبات الأمنية بين إسرائيل وإحدى الدول العربية المتعاقدة بالتسوية . وقد يتطور الانهيار الجزئي إلى تصعيد يبلغ حد التهديد باستخدام السلاح . ومن المرجح أن تسرع الولايات المتحدة إلى التدخل والمعالجة . ومن المحتمل ، في هذه الحال أن يقتصر الموقف العربي على تأييد شكلي لموقف الدولة العربية في مواجهة التهديد الإسرائيلي، ما دام ذلك التهديد لم يبلغ حد استخدام السلاح.

9 - إشهار الردع :

من المؤكد أن الردع سيبقى حجر الزاوية فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، مع تطوير لفلسفة الردع ، فحواه أن أي تحرك عسكري قطري - أى ليس عربياً جماعياً - في أية دولة عربية من دول الطوق المباشر ، ترى إسرائيل أنه يشكل تهديداً لأمنها ، سيعالج على أنه حرب. أي أن إسرائيل ستعمل لتضييق هامش المناورة العربية بالوسيلة العسكرية إلى درجة تعطيل هدف أية مناورة ، حفاظاً على صدقية الردع من جهة ،

وتحاشياً لمكابدة الثمن الجسيم الذي تفرضه أسلحة التدمير في أية مواجهة مقبلة محتملة ، من جهة أخرى.

وتشكل إسرائيل ـ حتى فى إطار البنية الإقليمية المزمع انشاؤها كوليدة للتسوية ـ الخطر الرئيسي المحتمل ، حالها في ذلك حالها فيما قبل التسوية. ومردّ ذلك يعود إلى غرضها الاستراتيجي في مدّ هيمنتها الاقتصادية والأمنية إلى أعماق العالم العربي وما وراءه، مستندة إلى قدراتها العسكرية التقليدية والنووية .

10 - **تخريب المجتمعات العربية :**

هناك العديد من السيناريوهات التي تخطط لتقسيم العالم العربي إلى دوائر جغرافية ، يجرى التركيز على خصائصها حتى تبدو كل دائرة وكأنها دائرة متكاملة الخصائص ، متباينة عن جاراتها . فهناك دائرة الخليج والجزيرة العربية ، ودائرة الشام والعراق ، ودائرة وادى النيل ، ودائرة شمال أفريقيا . وهناك خرائط لتقسيمات أخرى ، تهدف جميعها إلى إبراز التباين والتمايز ، بقصد تفتيت وحدة الأمة العربية ووطنها.

وإلى جانب هذا التخطيط الذي اتخذ مظاهر عدة ، وبخاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى ، تتعرض الدولة العربية القطرية ، بصورة عامة ، لمجموعة من المشكلات والضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة على إثر المتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت على النظام العالمي، والتي غيرت معالم الصراع العربي - الإسرائيلي، ونقلته من دائرة التوتر واحتمال التصعيد إلى دائرة التسوية واحتمال التعاون المتبادل العربي - الإسرائيلي . وهذا الانتقال حالة جديدة على الفكر السياسي

العربي ، لم يستطع أن يتعامل معها قومياً ، وإنما عالجها قطرياً ، وهو ما أدى إلى نشوء مصالح قطرية علت المصالح القومية وغيّبتها ، حتى بدت خريطة الوضع العربي، وكأن إمكانات تسرب الهيمنة الإسرائيلية أو التدخل المستور في شؤون بعض المواقع العربية ميسورة أو غير مستحيلة .

إن رغبة إسرائيل فى اختراق المجتمعات العربية رغبة قديمة. ومن المتوقع أن تعمل إسرائيل لتحقيق هذه الرغبة بقدر ما تسمح معدلات التطبيع الثنائي ، وبخاصة أن التسوية تسمح بالدخول - بشكل ما وبوسيلة ما - إلى المجتمعات العربية ، وأن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يرى أن منطقة الشرق الأوسط ليست سوى مجموعة من الأقليات، وخليط من القوميات والشعوب والأديان والإثنيات والأعراق واللغات. ويُستخدم هذا التوجه سبيلاً لإلغاء مفهوم القومية العربية والوحدة العربية، وشرعنة وجود إسرائيل عنصراً طبيعياً من عناصر ذلك الخليط. ويختصر أبا إيبان فى كتابه « صوت إسرائيل » تاريخ العرب بأنهم عاشوا في فرقة عن بعضهم بعضاً ، وأن فترات الوحدة بينهم كانت قصيرة وقد تمت بقوة السلاح ، وأن التجزئة السياسية الراهنة لم يحدثها الاستعمار ، وإنما أرادها العرب أنفسهم، أو لم يعترضوا عليها، وأن الروابط الثقافية والتراثية التي تجمع البلاد العربية لا تكفي لتكون أساساً لوحدة سياسية[21] .

وللعرب مع إسرائيل تجارب في مجال سعي إسرائيل إلى تخريب المجتمعات العربية من خلال دعمها المادى والمعنوى لبعض الأقليات الإثنية والطائفية والحركات الانفصالية فى الوطن العربي . وثمة أمثلة كثيرة

نأخذها من حروب أهلية واضطرابات وقعت فى لبنان وجنوب السودان والجزائر واليمن وشمال العراق وموريتانيا .

والجدير بالذكر ، أن النصوص التعاقدية للتسوية التي أنجزت حتى الآن ، لا تتضمن ترتيبات وإجراءات لمشكلات أو احتمالات عدم الاستقرار التي لا ترتبط بالصراع العربي - الإسرائيلي ارتباطاً مباشراً ، أو التي تكمن عواملها في مصادر أخرى للصراع أو النزاع . وستستثمر إسرائيل هذه الفجوة من أجل إحداث نمط من التوترات يدخل في فئة « الصراعات منخفضة الحدة - Law Intensity Conflicts » تستطيع من خلاله تنفيذ مخططاتها تجاه دول المنطقة ، مستغلة حالة السيولة الجديدة في المنطقة ، وغياب مؤسسات الأمن العربي .

إن جوهر التدخل الإسرائيلي المحتمل مبني على أساس نقل بؤر الصراع من حدودها مع الدول العربية إلى داخل هذه الدول نفسها ، وإلى ما بين هذه الدول بعضها بعضاً ، وإلى ما بين هذه الدول والدول غير العربية المجاورة لها ، بهدف تفتيت البنيات العربية وتدميرها من الداخل، وإقامة دويلات عربية وغير عربية طائفية أو إثنية .

إن مدخل إسرائيل إلى غرضها هذا - أي تفتيت المجتمعات العربية أو إضعافها واستنزافها بنزاعات داخلية أو عربية بينية - سيكون مقدار ما تحوزه من هيمنة . ويمكن إيجاز مقومات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في الهيمنة ووسائلها منذ الخمسينيات حتى اليوم فى النقاط التالية :

أ - إن نهاية التسعينيات وبداية القرن الحادى والعشرين ستشهدان تحولات جذرية في شكل وطبيعة الصراعات فى المنطقة ، وذلك

بانتقال الصراعات إلى المجالات الطائفية والعرقية والإثنية والاجتماعية داخل الدول العربية نفسها.

ب- من مصلحة إسرائيل أن تستخدم هذه الحالة الجديدة من الصراعات، على أساس أن تعمل لإثارتها وتغذيتها ودعمها بمختلف أشكال الدعم . وسيكون لكل صراع داخل دولة عربية أو بين دولتين عربيتين، أو بين دولة عربية وأخرى غير عربية ، خطته ووسائله الخاصة به.

جـ - إن تفتيت الدول العربية وتجزئتها طائفياً ودينياً وإثنياً وعرقياً ولغوياً يصبّان - بالمطلق - في مصلحة إسرائيل فى الأمدية الحالية والقريبة والبعيدة.

د - إن الهدف الثابت لأية خطة استراتيجية إسرائيلية هو تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات البينية ، ومنع قيام أى تنسيق أو تعاون أمني عربي ، وإحباط أى مسعى لوحدة عربية ، وتدمير أية قوة عسكرية عربية تطور ذاتها إلى حد ما تراه إسرائيل خطراً عليها[22].

11 - **تأهيل الأمن العربي لمشروع النظام الشرق أوسطي :**

تواجه الأمة العربية ، في الوقت الراهن ، تحدياً جديداً لهويتها وأمنها القومي . ويحمل هذا التحدي أسماء متنوعة ، يشملها اسم شاع استعماله، هو « مشروع النظام الشرق أوسطي » - أو ما يشبه ذلك - المبني على التسوية ، والمنبثق منها . وهو مشروع قديم جديد : قديمه في أنه من سلالة المشروعات التي كان الاستعمار الغربي والإمبريالية العالمية

قد سعيا إلى فرضها على المنطقة العربية ، وفشلا فيما سعيا إليه ، وجديده في أن الدعاة والمنظرين للمشروع، بعد أن انضمت إسرائيل إليهم عضواً فاعلاً وقائداً، قد أصبحوا أكثر وضوحاً فى خططهم وأهدافهم، وأكثر قدرة على التفكير والتدبير، في حين أصبحت المجموعة العربية أقل تماسكاً ، وأكثر تفككاً وهزالاً مما كانت عليه في سالف السنين.

ويمكن القول إن شيمون بيريز ، وزير الخارجية الإسرائيلي، وأحد أبرز قادة حزب العمل، منظر رئيسي للمشروع ، وأحد أصحاب فلسفته وتكوينه وبنيته . وقد عبر عن آرائه في أدبيات كثيرة [23]. وقد بنى بيريز مشروعه للتنظيم الإقليمي فى الشرق الأوسط على أربع ركائز : الاستقرار السياسي، والاقتصاد ، والأمن، والديمقراطية [24].

ولقد تمثل التقاء الدعاة والمنظرين للمشروع في « مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الدار البيضاء ، 10/30 - 1994/11/1 » . وتشكل هذه القمة نقطة تحول هامة في التاريخ العربي المعاصر . ومن المتوقع أن تؤدي نتائجها ونتائج مؤتمر القمة الثاني (عمّان، 1995/10/28) ، إذا أتيح لتوجهات هذين المؤتمرين التنفيذ، إلى إعادة تشكيل خريطة المنطقة والتأثير العميق في مستقبلها وبخاصة فيما يتعلق بالأمن العربي.

وقد مهد لانعقاد هذا النوع من المؤتمرات الإقليمية إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي ، ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية ، باعتبار أن تعزيز السلام وضمان ديمومته ـ عبر استكشاف سبل دعم مقوماته بالتعاون الاقتصادى ـ أمران يتفقان وأغراض المفاوضات متعددة

الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد ، ويتسقان وفلسفة الاتجاه العام لحل الصراع واستبدال صيغ تعاونية إقليمية بصيغ المواجهة . ويأتي مشروع النظام الشرق أوسطي مجسداً لتلك الصيغ ومعبراً عنها .

وتؤكد القراءة السياسية لنتائج هذه المؤتمرات ، أننا لسنا بصدد استكشاف آفاق للتعاون فى مرحلة ما بعد السلام ، بل نحن بصدد عملية تغيير جذرى ، تسعى - عبر تغيير الأولويات وتقديم الاعتبارات الاقتصادية - إلى خلق وقائع مادية وبنى تنظيمية ومؤسسية ، تسهم بشكل تدريجي وتراكمي في إعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية ، وفقاً لصيغة جديدة، ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية .

وتدل المؤشرات المتاحة فى وثائق المشروع الشرق أوسطي ، على أن هذه الصيغة تنطوي على اتصال مباشر ببنية الأمن القومي ، عندما تحاول تجاوز الهوية القومية للأمة العربية، والاستعاضة عنها بهوية إقليمية متعددة القوميات ، من خلال طي مفهوم العالم العربي كوحدة إقليمية قومية ، والتعامل مع أجزائه ، في حين تضم أطرافاً أخرى إليه ، لتتشكل من هذه المجموعة من الدول تركيبة إقليمية جديدة ، لها هويتها الخاصة بها، وبنيتها الاقتصادية بأبعادها السياسية والأمنية .

ولم يعد خافياً أن الهدف الأول لهذه الصيغة الجديدة هو إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة العربية وضمان أمنها ، دون النظر إلى وفائها باستحقاقات عملية التسوية ، ودون أن تتخلى عن طبيعتها العنصرية التوسعية الاستيطانية، وعن سلاحها النووي . وتكمن خطورة المشروع الشرق أوسطي، في احتوائه على استراتيجيات وبرامج تنفيذية لتحقيق تلك النيات، مستنداً إلى أطر وهياكل مؤسسية تناط بها عملية التنفيذ.

يُطرح مشروع النظام الشرق أوسطي فى وضع عربي يتسم فيه الأمن القومي بالملامح التالية :

أ ـ انحسار المد القومي، ونزوع القطرية إلى الاستقلالية، وهو ما كنا أشرنا إليه فيما سبق من حديث .

ب ـ تفاعل المصالح القطرية مع المصالح العالمية ، والأمريكية بالذات، وهو ما أفرز ما سمي بحق الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة حالات محددة بالأمن القطري، أو لملء فراغات ناجمة عن الخشية من حدوث تلك الحالات.

جـ ـ ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية.

د ـ دخول دول المنطقة فى دائرة التأثير الأمريكي، وتناثرها على مساحة الدائرة، التصاقاً بالمركز أو قرباً منه أو بعداً عنه، ولكنها جميعها تدخل في هذه الدائرة ، وتستقر في مكان ما منها .

هـ ـ نشوء فراغ استراتيجي فى المنطقة، وعجز القوى العربية عن شغله.

إن هذه السمات التي رافق بعضها عملية التسوية ، وولد بعضها الآخر من العملية ذاتها ، والتي تأتى معاكسةً للأمن العربي، تؤهل المنطقة لتأسيس النظام الشرق أوسطي، وتوفر الأرضية والدعائم التي يبنى عليها ذلك النظام. ومن المنتظر أن تتجسد المخاطر الناجمة عن تأسيس النظام الشرق أوسطي على الأمن القومي فى المعالم التالية :

أ ـ تكريس إسرائيل كعضو في المنطقة ذي خصيصتين : التفوق العسكري النوعي ، والترسانة النووية . وهما خصيصتان عملت إسرائيل على أن تلازماها حتى يصبحا من المتغيرات الفاعلة .

ب ـ انتساب الدول العربية ، أو بعضها ، إلى النظام الشرق أوسطي ، وبنية أمنها القومي مدمّرة . ويعني هذا أن انتسابها سيكون فرادى ، بحيث لا ترقى أية قوة منها إلى مستوى القوة الإسرائيلية. وبذلك تسيطر إسرائيل على البيئة الأمنية للمنطقة .

جـ ـ انكشاف العالم العربي أمنياً ، بما يعني تعريض أطرافه لتهديدات دول الجوار ، من خلال المشكلات الكثيرة والمتراكمة بين بعض الدول العربية ودول الجوار، مثل المشكلات الحدودية والمائية. وهي معرضة للتأزم والتحول إلى توترات تحمل في طياتها التهديد. وسيكون انضواء الدول العربية إلى النظام الشرق أوسطي دون أن تكون مؤطرة في بنية أمنها القومي، تشجيعاً لدول الجوار على تأزيم مشكلاتها مع جوارها العربي ، لتحقق أهدافها على حساب الحقوق العربية .

د ـ ربط أمون بعض الدول العربية بقوات أجنبية.

هـ ـ إفراغ النظام العربي من مضمونه الاستراتيجي الأمني .

و ـ تعرض الدول العربية للتجزئة والاقتطاع من أراضيها وثرواتها لمصلحة أقليات إثنية أو دينية أو لغوية .

ومن الطروحات المعروضة ، أن يحمل المشروع الشرق أوسطي اسم «مؤتمر الأمن والتعاون فى الشرق الأوسط Conference on Security and Cooperation in the Middle East» ، مهمته التنسيق والتعاون في مجالات الاقتصاد والأمن وتبادل المعلومات وصيانة السلم والأمن فى المنطقة . ويقوم المشروع على أساس الاستفادة من التجربة الأوربية فى هذا الشأن، والمتمثلة فى « مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا » ، ذلك المؤتمر الذي بدأ في هلسنكي في العام 1975، وضم فى حينه 35 دولة أوربية من شرقي أوربا وغربيها ، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا . واستهدف المؤتمر ، ضمن أمور كثيرة ، القبول النهائي بتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، واحترام الحدود القائمة . ولقد عاش المؤتمر وعمل في ظروف الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي . وبعد أن انهار حائط برلين (1989)، وتوحدت ألمانيا ، وانتهت الحرب الباردة ، استمر المؤتمر كمنظمة أوربية، وازداد عدد أعضائه بتوالد دول كثيرة من الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا[25] .

ومن الطبيعى أن تستهدف المنظمة الموعودة استبدال الأمن الإقليمي بالأمن القومي العربي . ويعني ذلك من حيث :

أ ـ التركيبة العضوية للمنظمة الجديدة : أن تكون إسرائيل وتركيا وإيران أعضاء أصليين فيها .

ب ـ المرجعية في التنظيم والأداء : أن تخرج معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (1950) من دائرة التنفيذ.

جـ ـ مصادر التهديد : أن يسقط اسم إسرائيل من قائمة مصادر التهديد ، وأن تتساوى وتتعاون الدول الأعضاء جميعها في التزاماتها بالتعاون والأمن والسلم المشتركين .

ومهما كانت صيغة المنظمة الموعودة ، فإن أحد مقوماتها سيكون التعاون الأمني بين الدول العربية وإسرائيل . ويقضي هذا التعاون بتفكيك أواصر التعاون الآخر السابق على المنظمة الموعودة ، والذي كان يستبعد إسرائيل . وإذ يحدث ذلك ، فقد يبدو الحديث عن توجهات أو سياسات أمنية عربية حديثاً فاقد الجدوى والمعنى.

ويشكل مدخل الأمن والتسلح أحد أهم المداخل إلى ما يمكن أن ينشأ من نظام شرق أوسطي ، أو مؤتمر للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط ، أو آلية للحفاظ على الأمن وترسيخه من خلال مراقبة التسلح وتخفيض نسبه. وتبدو هذه الآلية ظاهرة من ظواهر النظام الوظيفي الإقليمي .

ومن المنتظر أن ينطلق مدخل الأمن والتسلح ، سواء تجسد في نظام أو مؤتمر إقليمي أو آلية إقليمية ، من الأحكام الخاصة بالسلام والأمن والترتيبات الأمنية التي تضمنتها أو ستتضمنها النصوص التعاقدية للتسوية بين الدول العربية المعنية وإسرائيل .

ولن يكون أمراً سهلاً أن يستطيع مدخل الأمن والتسلح أن يعالج مجموعة معقدة من التشابكات الأمنية بين دول المنطقة ، وهي تشابكات ذات حساسيات يبلغ بعضها حد التوتر والعداء بين بعض دول المنطقة ، وتتفاوت قدرات موازين القوى تفاوتاً كبيراً يفتح مجالات واسعة لانشاء محاور وعقد تحالفات تتداخل فيها قوى المنطقة ، وتستقطب قوى دولية كبرى من خارج الشرق الأوسط .

وبالرغم من هذه العوامل كثيرة التغير وسريعة التحول ، يمكن تصور ثلاثة بدائل تعالج مشكلة الأمن والتسلح في المنطقة ، موضحين في هذا الصدد ، أن أي نظام أو حل يتصدى لمعالجة مشكلات الأمن والتسلح لابد من أن يتأسس على قاعدة إلغاء امتلاك السلاح النووي. ودون هذه القاعدة يصبح أي نظام إقليمي ، مهما تماسكت أجزاؤه وصلب بنيانه، وتوافرت له وسائل الفعل والتأثير ، غير ذي جدوى، وفاقداً أسباب وجوده. ولن يكون، حينذاك ، سوى وسيلة للهيمنة والابتزاز والعدوان.

ونستعرض الآن البدائل الثلاثة :

أ ـ البديل الأول : آلية تلحظ مواقع الخلل الأمني ، واحتمالات نشوء مشكلات أمنية ، وتلفت النظر إليها ، لتكون تلك الملاحظات قاعدة لضبط سباق التسلح ، وللحد منه. ونظراً إلى أن هذه الآلية ذات طابع تعاقدي تعاوني غير ملزم ، فستواجه صعوبات فنية وسياسية معقدة ، وبخاصة أن اختلاف موازين القوى ، من حيث مقوماتها وعناصرها ، سيكون أحد أكبر المعوقات الفنية والسياسية. ومع ذلك فإن احتمال توافر الإرادة السياسية للأطراف ذات العلاقة ، سيكون عاملاً هاماً في توفير النجاح لهذه الآلية .

ب ـ البديل الثانى : إنشاء جهاز قانوني تليه ترتيبات عملية لخفض درجات التعرض للأمن المتبادل ، مثل اتفاقيات عدم اعتداء وترتيبات أمن متبادلة كفصل القوات ونزع سلاح مناطق حدودية ، وحل النزاعات بالطرائق والوسائل السلمية .

جـ ـ البديل الثالث : نظام للأمن الإقليمي الجماعي ، يلتزم أعضاؤه بالتعاون المتبادل لتحقيق الأمن . وهذا البديل ، سواء كان مباشراً أو مدغوماً في إطار نظام شرق أوسطي ذي طابع اقتصادي ومضمون أمني ، مستبعد لأسباب عدة :

- **السبب الأول :** أن مثل هذا النظام الأمني الجماعي لا يمكن إقامته إلا في منطقة ثقافية متجانسة . وهذا الشرط مفقود في منطقة تضم عرباً وأتراكاً وفرساً وإسرائيليين . وإذا كان الإسلام يجمع بين العناصر الثلاثة الأولى ، فإن الاختلاف الثقافي، الذي يبلغ حد التمايز والتضاد بين العرب والإسرائيليين سيظل حائلاً لا يمكن تجاوزه أمام إقامة نظام إقليمي للأمن المشترك. وقد يكون ثمة إمكان لرقابة أمنية يجسدها أحد البديلين الأول والثاني، أما تطوير تلك الرقابة إلى مستوى نظام أمني جماعي فأساسه ضعيف ومهزوز .

- **السبب الثاني :** أن تحديد مصادر التهديد لذلك النظام سيكون موضع اختلافات جدية وكثيرة ، تشلّ آليات النظام وتمنع إعمال أحكام مواثيقه .

خامساً : إطلالة الأمن العربي على مستقبله

ختاماً، وعند استشراف المستقبل القريب للأمن العربي، نحاول أن نتصوره ونتلمس بعض ملامحه في بيئة غابت عنها مقومات ذلك الأمن وتناثرت عناصره حتى لم يبق منها أثر ، عندئذ لا مفر لنا من تساؤل يطرح

نفسه علينا ، بعد أن بلغت تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ما بلغته من إنجازات حتى اليوم ، وبعد أن أصبح متوقعاً أن تتابع التسوية مسيرتها حتى تكتمل نصوصها التعاقدية . ويتجسد هذا التساؤل في الأطروحات التالية : هل هناك ما يمكن الحديث عنه في الأمن القومي العربي ؟ هل بقي منه شيء أم أنه أصبح مفردات مفككة لخطاب لم يعد أحد يردده أو يستمع إليه؟ أم أنه يمكن أن يطور نفسه ويتلاءم مع المتغيرات فيرتدي حلة جديدة ؟ أم أن أطلاله لاتزال قادرة على العيش وعلى أن ترمم نفسها وتقاوم ثم تعيد سيرتها الأولى ؟.

تستدعي هذه التساؤلات أن نرسم تصوراً لبعض معالم البيئة المستقبلية التي سيعمل فيها الأمن القومي، ليعيد بناء ذاته في بنية جديدة متطورة، تتلاءم وتلك المعالم، وتتسق مع الأهداف القومية والمتغيرات الإقليمية والدولية في آن، وبخاصة المتغير الرئيسي الجديد، وهو أن التسوية قد نقلت العلاقة العربية - الإسرائيلية من دائرة «الصراع» إلى دائرة «النزاع». وعلى قاعدة تلك المعالم والمتغيرات، نستعرض بعض البدائل المتاحة أمام الأمن العربي، لنركز بعدها على البديل القومي المنشود.

1- من معالم المستقبل أمام الأمن العربي

1 - ستبقى نظرية الأمن الإسرائيلية قائمة بمقوماتها وأسسها وعناصرها التي انتهت إليها في ختام المرحلة الراهنة من الحروب العربية - الإسرائيلية ، مضافاً إليها المتغيرات والعوامل التي استجدت بعد حرب الخليج الثانية ، وبعد مرحلة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي .

2 - إن المتغيرات التي طرأت على المنطقة منذ 1979 حتى اليوم ، وبخاصة منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، قد نزعت من قائمة مصادر التهديد أسماء دول محددة ، واستبدلت بها سياسات تعتبر مصادر للتهديد ، سواء كانت سياسات عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية . وهكذا لم يعد هناك عدو دائم ، أو دولة هي في حكم العدو الدائم . ومرد هذا التغير إلى خضوع مصادر التهديد ضد الأمن القومي لمؤثرات أفقدتها الوفاق الجماعي . ويعتبر هذا الوفاق شرطاً لازماً لتكوين مفهوم الأمن القومي وتشييد بنيته. فبدون وجود مصادر تهديد ، وبدون الاتفاق عليها ، تنتفي الحاجة إلى أمن قومي . وفي هذا الصدد ، فإن ما كان متفقاً على أنه مصدر تهديد جماعي ، وهو إسرائيل ، قد أصبح غير ذلك . ومن الصعب أن يزعم أحد أن الدول العربية متفقة اليوم على أن هذه الدولة أو تلك هي مصدر تهديد جماعي للأمن العربي . يضاف إلى هذا كله، أن ما لم يكن قط وارداً فى حسبان مصادر التهديد ، وهو عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى ، قد أصبح الآن واقعاً لا يمكن تجاهله .

3 - ستبقي التقنية العسكرية المتقدمة محط اهتمام أطراف التسوية ، وهدف سعيهم لحماية مصالحهم ، مهما تكن الصيغ التي ستنتهي إليها عملية التسوية ، ومن ضمنها المتغيرات الجيوبوليتيكية التي ستحتويها ، والاستراتيجيات العسكرية التي ستنبثق عنها[26] . لقد تفوقت إسرائيل على جميع الدول العربية بأن وصلت تقنيتها العسكرية إلى الفضاء ، في حين لم يستطع العرب أن يفعلوا شيئاً فى هذا المجال .

وتشير أدبيات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي إلى أن المؤسسة العسكرية انتهت إلى أن عملية السلام لا يجوز أن تؤثر سلباً على التقنية والصناعة العسكريتين [27] ، بل يجب تطوير تلك الصناعة، لأسباب اقتصادية وأمنية ، وبخاصة أن مرحلة ما بعد السلام توجب الاحتفاظ بالتفوق العسكري بدرجة عالية من الوثوق والضمان.

4 - ستعاني مرحلة ما بعد التسوية ، من وجهة نظر الأمن العربي، مشكلة حادة هي الوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج. ولقد أصبح هذا الوجود تعاقدياً ثنائياً على إثر حرب الخليج الثانية. وينشط هذا الوجود ويتحرك من أجل أحد هدفين : أولهما حصار العراق ، وثانيهما تأمين النفط من منابعه إلى مصابّه وخطوط نقله حتى خارج المنطقة. وإذا افترضنا زوال العامل العراقي فإن الهدف الثانى ، وهو نفط الخليج ، سيبقى عاملاً دائماً أو شبه دائم في أحسن الأحوال . ويعني هذا احتمال وجود عسكري أجنبي بشكل ما من الأشكال ، سواء فى مياه الخليج أو على أطراف أراضيه.

5 - ستبقى مشكلة ميزان القوى ، وما فيه من اختلالات قاسية ، وبخاصة امتلاك إسرائيل السلاح النووي ، قضية القضايا في استشراف مستقبل العلاقة العربية - الإسرائيلية ، وعقدة العقد فى بنية الأمن العربي . فبعد أن خرجت إسرائيل من مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتمديد الأبدي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، بريئة ومالكة سلاحها النووي ، ولا قيد قط على استخدامها له ، ولا شرط يربطها مستقبلاً بالانضمام إلى المعاهدة، أصبح مفروضاً علينا الاهتمام تحديداً بالنقاط التالية، ففيها ترتسم بعض معالم المستقبل في مجال الأمن القومي :

أ ـ لقد أصبح من الضروري جعل قضية السلاح النووي الإسرائيلي بنداً رئيسياً على جدول أعمال اللجان الخمس متعددة الأطراف (لجان التسوية المنبثقة عن مؤتمر مدريد) ، وليس لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي فحسب ، بحيث يصبح انضمام إسرائيل إلى المعاهدة شرطاً مسبقاً تبنى عليه أية ترتيبات تتخذ في تلك اللجان .

ب ـ إن أي حديث عن سوق مشتركة ، أو سوق مفتوحة في الشرق الأوسط ، أو عن تعاون في شؤون البيئة والمواصلات والسياحة والتبادل العلمي والتكنولوجي ، وغير ذلك من الشؤون ، لا يمكن النظر فيه إلا إذا توافرت له عوامل الاستقرار الأمني والثقة بين الدول التي يقوم بينها هذا التعاون . ومن المؤكد أن هذه العوامل لا يمكن أن تتوافر إذا ما ظلت خيمة السلاح النووي الإسرائيلي تشغل فضاء المنطقة، وإذا ما ظل الأمن العربي رهين ذلك السلاح .

جـ ـ ستدخل منطقة الشرق الأوسط مرة ثانية إلى دوامة التسابق على التسلح ، وبخاصة النووي . فمع احتكار إسرائيل للسلاح النووي ، لا يمكن الركون إلى أن الطرف العربي سيبقى جامداً إزاء السلاح الإسرائيلي ، بل لابد من الأخذ فى الاعتبار احتمالات تحرك الطرف العربي . يضاف إلى ذلك أن هذا التحرك قد يمتد إلى بعض دول الجوار ، كإيران وباكستان ، وكلتاهما تسبغ عليهما إسرائيل صفة العدو.

د - وحتى يتيسر للعرب تحقيق توازن نووي رادع فى مواجهة إسرائيل ، فليس لهم ، في المرحلة الراهنة ، إلا أن يتسلحوا بالأسلحة غير التقليدية ، وهي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، التي يمكنها أن تدمر العدو ، رداً على التدمير النووي الإسرائيلي .

هـ - إن ذلك كله يمهد السبيل أمام عودة شبح الصراعات المسلحة إلى المنطقة العربية مرة أخرى . فاحتكار إسرائيل للسلاح النووي يجدد هذا المناخ ، إضافة إلى أن اتفاقيات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل تمر فى مرحلة امتحان . وتعتبر إسرائيل معاهدتها مع مصر أقرب إلى الهدنة منها إلى الصلح. ومع بداية العام 1995 خرجت علينا وزارة الخارجية الإسرائيلية بتقارير تحدد الأعداء ، فكانت مصر فى المقدمة.

و - إذا كانت الإرادة العربية تتجه نحو السلام الشامل والدائم والعادل ، وتعمل له ، فإن هذا التوجه لا يستقيم ، على الإطلاق ، مع وجود هذا الخلل الخطير فى ميزان القوى بين أطرافه ، والذي يتمثل في امتلاك إسرائيل واحتكارها لترسانة من السلاح النووي. وتتوازى هذه الحقيقة ، مع حقيقة أخرى هي أنه لا معنى للسلام في ظل وجود سلاح نووي لدى طرف من الأطراف ، يستطيع به أن يفرض إرادته على سائر الأطراف.

ز - وثمة حقيقة تستمد زخمها من التاريخ الحديث والمعاصر ، وهي أن أية تسوية سياسية لصراع مسلح تتم في ظل اختلال كبير فى موازين القوى، تكون بالضرورة تسوية مؤقتة لأنها غير عادلة . وليس كالعدوان والاحتلال والقهر منطلق لتدمير سلام مفروض بالسلاح وغير عادل في الوقت نفسه .

6 - ليس من الحكمة قط أن نفصل بين السلاح النووي وبين الاستراتيجية الصهيونية - الإسرائيلية وأهدافها ، خاصة وأن دروس التاريخ القريب فى هذا المجال غنية ودامغة . وإذا كان ربط استخدام إسرائيل سلاحها النووي بالظروف الدولية، إلى حد الاقتناع بأنه « لن تجرؤ دولة على ظهر الأرض أن تستخدم هذا السلاح - أي النووي - فى أي حرب تخوضها كما أثبتت خبرة نصف قرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية »[28]. إذا كان ما سبق سيدفعنا إلى الركون إلى طي السلاح النووي الإسرائيلي من الوجود فى المنطقة، أو إلى استحالة استخدامه ، فإننا نكون بذلك قد عرضنا مصيرنا الحالي وأجيالنا القادمة إلى احتمالات الفناء، وإلى أبدية الهيمنة الإسرائيلية ، بمثل ما هي أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أبدية فى تطبيقها علينا ، وغير نافذة في إسرائيل على وجه التحديد.

7 - ولا يجوز لنا - ولا نستطيع أيضاً - أن نفصل ما بين سلاح إسرائيل النووي ونظريتها في الأمن . فهما صنوان خلق أحدهما للآخر . ويمكننا أن نستنبط من السلوك الإسرائيلي معالم نظرية الأمن التي تؤسس عليها إسرائيل استراتيجيتها النووية، ومشروعها فى إقامة

السلام وفى الهيمنة وجعل إسرائيل الدولة الإقليمية الأعظم فى الشرق الأوسط . وعلى هذا فإن جوهر نظرية الأمن الإسرائيلية يتضمن المعالم الآتية :

أ - لا يمكن للسلام في الشرق الأوسط أن يبنى على قاعدة توازن في الرعب المتبادل، وإنما يجب أن يُبنى على ميزان رعب ذي مصدر وحيد ، وذلك بأن تنفرد دولة واحدة - هي إسرائيل - بامتلاك السلاح النووي ، لتردع به أى عدوان ، ولتمنع أية دولة فى المنطقة من امتلاك سلاح نووي .

ب - إن أي تجاوز لحدود التسلح التقليدي ، سواء بتضخيم ذلك التسلح وتطويره ، أو بالانتقال إلى تملك أو صناعة الأسلحة غير التقليدية ، أو بالبدء بمشروع تسلح نووي ، يكفي لأن يكون ذلك خطأً أحمر يدعو إسرائيل إلى الفعل والتدمير. وإذا لم تكن إسرائيل هي التي ستتولى ذلك الفعل ، فالولايات المتحدة قادرة على أن تجد السبيل إلى ذلك . وربما كانت هذه المقولة أحد مفاتيح فهم حرب الخليج الثانية (1990-1991) ، وتفسير ما يمكن أن يحدث ضد إيران من عدوان أو تدمير أو تخريب .

جـ - السلاح النووي في يد إسرائيل سلاح رادع في أصله وجوهره، وتستخدمه إسرائيل - في إطار مفهوم الردع - تلميحاً وتلويحاً وإشهاراً، دون الإقدام على إطلاقه - في حالة الردع - كسلاح قتال، ليقينها بأن الردع يكفي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، في مرحلة ما أو موقف ما. أما الاستخدام

الفعلي فمرهون بحالة تعرض الوجود الإسرائيلي للخطر . وهي حالة لها مقاييسها ومعاييرها وتوازناتها الإقليمية والدولية .

د ـ مما يشدّ من عزم القيادة الإسرائيلية وعضدها، أن الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي يؤيد استخدام السلاح النووي ضد العرب. ففي استطلاع أعلن عنه مركز يافي للدراسات الاستراتيجية فى ربيع 1991 إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، اتضح أن "حوالى 91 ٪ ممن شملهم الاستطلاع يعتقدون أن وجود سلاح نووي في حوزة إسرائيل هو ضمانة لأمنها، وأن حوالى 88 ٪ قالوا إنهم يعتقدون أنه سوف يتوجب استخدامه»[29] .

وأكدت هذا التوجه دراسة أصدرتها جامعة بار – إيلان الإسرائيلية بعنوان «الرادع الاستراتيجي الإسرائيلي». وقد هدفت الدراسة إلى ضرورة استمرار إسرائيل في احتكار السلاح النووي في المنطقة . ومن مقتضيات هذه الضرورة منع كوريا الشمالية من امتلاك سلاح نووي ، حتى لا يستورد العرب منها عناصر السلاح النووي بما يمكنهم من التصدي للرادع النووي الإسرائيلي . ولهذا تعلن الدراسة « أن بقاء إسرائيل نفسه يعتمد مباشرة على قدرة الولايات المتحدة على أن تقنع كوريا الشمالية بالتخلي عن الأسلحة النووية »[30] .

8 - ثمة دلالات تشير إلى أن القيادة العسكرية الإسرائيلية قد بلورت مذهباً عملياتياً لاستخدام الأسلحة النووية . ومن الطبيعى أن لا

تكون معالم ذلك المذهب منشورة على أجهزة الاعلام ، أو موضوعاً للحوار المفتوح على الرأي العام ، وإنما هي فى أقصى حدود الكتمان شدة وانغلاقاً . ولكن لا تنعدم التلميحات المبعثرة فى ثنايا الأدبيات المنشورة ، كمثل ما ورد فى كتاب « المواجهة » الذي صدر على إثر حرب أكتوبر / تشرين الأول 1973 ، وفيه يقول مؤلفه اليهودى الأمريكى « زئيف لاكوير » إن إسرائيل لن تتردد في استخدام أسلحة الدمار الشامل لإبادة الخصم[31] . ومثل ثان نلقاه فى محاضرة البروفيسور « يسرائيل ايلداد » التي ألقاها في جامعة بار إيلان ، حين قال «إننا سنذيق الآخرين مرارة الفناء والإبادة» [32] . أما السيناريوهات التي تتحدث عن حالات استخدام إسرائيل السلاح النووي فكثيرة ومتنوعة ، ومبثوثة في جرائد ومجلات إسرائيلية كثيرة . ونكتفي - من قبيل ضرب المثل - بذلك السيناريو الذي نشرته مجلة « بوليتكا » الإسرائيلية، فى العام 1992 ، وفيه سرد لاحتمالات استخدام إسرائيل سلاحها النووي ضد الدول العربية وإيران وباكستان . وتضمن السيناريو مقولة للبروفيسور « يوفال نيئمان » أحد أبرز العلماء الذين أسهموا في صناعة القنبلة النووية الإسرائيلية ، إذ يروج في مقولته احتمال استخدام إسرائيل سلاحها النووي فى أية مواجهة قد تقع فى المستقبل [33] .

هذا عن أدبيات الباحثين المدنيين . أما الأدبيات الصادرة عن القادة العسكريين فكثيرة أيضاً . ونكتفي بمثلين فقط . أولهما مقولة الجنرال « ياركوخفا » قائد سلاح المدرعات . فقد أكد هذا القائد فى

محاضرة ألقاها العام 1990 أن إسرائيل إذا ما خاضت حرباً فى المستقبل ، فإنها ستعمل على إلحاق الدمار الشامل بالبلاد العربية ، وأنها - لكي تحسم الحرب - لن تتردد في استخدام أحدث ما لديها من منظومات الأسلحة . أما المثل الثانى فنستقيه من ندوة نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان في العام 1992 إثر حرب الخليج الثانية . ففي تلك الندوة قال الجنرال « دافيد عفري » مساعد وزير الدفاع الإسرائيلي « إنه بعد استخدام الصواريخ لضرب المدن الإسرائيلية لم يعد هناك قيد يغلّ يد إسرائيل من استخدام ما لديها من أسلحة ضد الطرف الآخر، وإن أية قيود سياسية أو أخلاقية لن تقف حجر عثرة أمام استخدام الأسلحة التي في حوزتها والتي لم يسبق لها استخدامها »[34] .

هذا غيض من فيض أدبيات السلاح النووي الإسرائيلي . ولن تكتمل خطوط الصورة إلا إذا أضفنا إليها المناسبات التي كان وارداً فيها أن تستخدم إسرائيل سلاحها النووي . ونختصر هذه المناسبات في ثلاث :

أ - ففي الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 ، تواترت المعلومات عن أن اللجنة المفوضة باستخدام السلاح النووي (وهي مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الموساد) قررت تجهيز 13 قنبلة تمهيداً لاستخدامها . ولكن تحول مجري القتال على الجبهتين المصرية والسورية لمصلحة إسرائيل، أجّل قرار الاستخدام[35] .

ب ـ وفي الأيام الأولى من غزو إسرائيل للبنان فى حزيران/يونيو 1982 ، طلب وزير الدفاع اريئيل شارون من رئيس الوزراء مناحم بيجن تفويضه باستخدام السلاح النووي ضد سوريا إذا ما هاجم الجيش السوري الجولان . وقد رفض بيجن طلب شارون [36]

جـ ـ وفي أثناء حرب الخليج الثانية ، وقبل أن يبدأ الهجوم الأمريكي على العراق فى الشهر الأول من عام 1991 استدعي وزير الخارجية الإسرائيلي السفير الأمريكي، وذلك يوم 1990/12/4 ، ليبلغه أن إسرائيل ستتصرف إذا لم تعمل الولايات على تدمير القدرات العسكرية العراقية . ووردت معلومات تشير إلى أن إسرائيل نصبت ثلاث منصات لإطلاق صواريخ حاملة للأسلحة النووية ، وأنها أعدت طائرات « إف - 16 » لتحمل قنابل نووية أيضاً . وستطلق هذه الأسلحة النووية إذا ما نفذ العراق تهديده بضرب إسرائيل بالأسلحة الكيماوية [37] .

9 - ثمة معيار آخر نقيس به توجه إسرائيل النووي ، امتلاكاً للسلاح واستخداماً له . ونقصد بذلك « لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الإقليمي » - وهي إحدى اللجان الخمس متعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلام ، 1991/10/30 - فهي المختبر الحالي الذي تقاس فيه وتعرف توجهات إسرائيل الحقيقية نحو وضع سلاحها النووي فى إطار ضبط التسلح ، واعتباره عاملاً من عوامل توازن القوى وإقامة السلام . فعلى مدى عدة اجتماعات عقدتها هذه

اللجنة منذ خريف 1991 حتى اليوم ، لم يستطع الطرفان ، العربي والإسرائيلي ، بالرغم من ضغوط الوفد الأمريكي على الطرف العربي، أن يتوصلا إلى ما سعت إليه اللجنة ، وهو صياغة بيان بالنيات[39]. ففي حين اتجه الطرف العربي إلى ضرورة تحقيق توازن في القدرات العسكرية وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ذهبت إسرائيل إلى ترجيح إجراءات بناء الثقة على أي عامل آخر.

2 - من الصراع إلى النزاع

إذا كانت الصهيونية - وهي التي تتضمن أساساً القيم الثقافية للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ، وتغذيه بعوامل التفكير والتدبير - الأساس الرئيسي الذي انطلق منه الغزو الصهيوني لفلسطين ، ثم التوسع الإسرائيلي في الأرض العربية ، والهيمنة التي تسعى إسرائيل اليوم إلى فرضها في العالم العربي وما وراءه ، إذا كانت الصهيونية كذلك ، فليس هناك إطلاقاً ما يشير إلى أن هذه البؤرة التي تنفث العنصرية وذرائع الاحتلال والتوسع والإبادة، سيهمد أوارها وينحسر تأثيرها بعد توقيع معاهدات السلام بين إسرائيل ودول الطوق العربي . والمشهد الراهن لحالة السلام التعاقدي ، دون أن نستطرد في استدعاء الوقائع ، تثبت صحة هذه المقولة ، وتؤكد أن الصراع العربي - الإسرائيلي مازال مستمراً ، وإن كان عبر آليات ووسائل مختلفة عن الماضي[39]. ونقصد بذلك أن المواجهات العسكرية الواسعة أصبحت احتمالاتها فى المدى الزمني القريب والمنظور غير واردة ، في حين أن الصراع - أو النزاع - سيتخذ أشكالاً أخرى ، ويتبدى فى مظاهر أخرى .

وإذا كانت إسرائيل تموج في بحر من التشكيلات الحزبية المتناقضة فكراً وتديناً وعلمانية وسلماً وعدواناً واحتلالاً وانسحاباً ، وإلى آخر ما هنالك من مظاهر الاختلاف والتباين حتى التناقض ، فثمة إجماع على جوهرين لا خروج عنهما ولا حيدة فيهما : أولهما عنصرية إسرائيل فهي خالصة لعقيدتها الصهيونية ، وثانيهما ضرورة الاستمرار فى صوغ الاستراتيجية العسكرية على أساس « الخيار الأسوأ » . وعلى هذا ، فإن أياً من المصادر الإسرائيلية ، رسمياً كان أو غير رسمي ، لا يخفي اقتناعه بأن الوسيلة الوحيدة لضمان أمن إسرائيل هي الاحتفاظ بالتفوق العسكري على العرب ومن حولهم من ديار الإسلام .

وتأكيداً لهذه السمة التي تطبع الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ، نشير إلى دليل حديث، يتمثل في التقرير السنوي الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب في العام 1994 عن ميزان القوى في الشرق الأوسط[27] . فقد تضمن التقرير تصنيفاً «للأعداء القائمين والمحتملين» من وجهة نظر الدولة العبرية، الذين لا يزالون يهددون «الأمن الوطني الاسرائيلي». وقد جاءت سوريا فى المرتبة الأولى من الأعداء. وتليها مصر بالرغم من مرور خمسة عشر عاماً على معاهدة السلام (1979) بين البلدين. ويأتي العراق عدواً ثالثاً، بالرغم من إدراك إسرائيل والعالم أن الحملة الدولية على العراق قد دمرت قوته العسكرية، واستنزفت قدرته الاقتصادية، وحاصرت شعبه. أما العدو الرابع فهو إيران . ونظراً إلى بعدها الجغرافي فقد رأي التقرير أنها لا تشكل خطراً داهماً على إسرائيل كما يفعل الأعداء الثلاثة الأوائل. وثمة عدو خامس هو «الإرهاب الإسلامي» الذي تشكل حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين رأس حربته.

وهكذا جاء هذا التقرير المعبر عن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي مختزناً لملامح عقلية الصدام والحرب والعدوان ، ومؤكداً أن الفكر الإسرائيلي المؤثر في صنع القرار السياسي وتوجيه الرأي العام لم يتغير . ويبدو أنه غير مؤهل ولا مستعد للانتقال من عقلية الصراع والحرب إلى عقلية التعايش والسلم . فإسرائيل لا تزال تفكر وتسلك فى بيئة السلام كما كانت تفكر وتسلك في بيئة الحرب ، أي بمنطق القوة والسلاح والهيمنة المسيطرة . وهي تعمل الآن ، بالمنطق نفسه ، وبوسائل متجددة، على احتواء العرب في مشروع الشرق أوسطية ، على أساس إنهاء عداوتهم ووقف مقاطعتهم لها ، والتحالف الاقتصادي والأمني معهم ، على أن تظل مسلحة بنظريتها في الأمن ، وبسلاحها النووي .

وبالرغم من جميع هذه الملامح ، تأتى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بنمط جديد من العلاقة العربية - الإسرائيلية ، وبمنظومة جديدة من القيم والمفاهيم ، ظاهرها السلم والتعايش والتعاون ، وبمجموعة من الوسائل ينتفي فيها استخدام السلاح . وهكذا يمكننا القول إن العلاقة العربية - الإسرائيلية انتقلت - أو في الأقل هي مؤهلة للانتقال - من دائرة « الصراع » إلى دائرة « النزاع » . وفي إطار هذا النمط الجديد من العلاقة العربية - الإسرائيلية ، ترتسم احتمالات البدائل التي يمكن أن يتجسد الأمن العربي فى أحدها أو بعضها.

3 - البدائل المتاحة أمام الأمن العربي

أ ـ البديل الأول : هو الموقف المستند إلى المرجعية العربية للأمن القومي ، التي أساسها معاهدة الدفاع المشترك وما لحقها من إضافات

وتوضيحات وتفسيرات وأحداث وممارسات ودروس وعبر امتدت على مدار نصف قرن . ولا نقصد بهذا البديل أن نقدس النصوص فلا نحيد عنها ، وإنما نقصد أن نعود إلى الأصول ، وأن نطور ونعدل ما يستوجب التطوير والتعديل ، وأن نستفيد من تجارب خمسين عاماً مضت ، لتأتي المرجعية الجديدة مرسخة مفهوم الأمن العربي وثوابته القومية ، ومستوعبة المتغيرات العربية والإقليمية والدولية ، وقادرة على التعامل مع فروض العصر والتطلعات القومية، وعلى مواجهة الاختلالات والمشروعات التي تطرأ على المنطقة ، بحيث تستطيع بنية الأمن القومي أن تضمن استقلالية الفعل وقومية القرار في جميع تعاملاتها وعلاقاتها . وسنعود إلى بحث هذا البديل تفصيلاً فيما يأتي من حديث .

ب ـ البديل الثاني : يقوم على أساس المزج بين مفهوم الأمن العربي والأمن الجزئي الإسلامي. وتفسير ذلك إمكان تحالف الدول العربية ، كمجموعة ، مع إيران وتركيا ، حيث يجد هذا التحالف مرجعيته فى الإطار الإسلامي ، وعلى أساس أن التناقضات بين تركيا وايران من جهة ، وبعض الدول العربية من جهة ثانية ، تناقضات ثنائية يمكن تجاوزها من أجل دعم الأمن فى المنطقة ، دون أن يعني ذلك كله أي تفسير بأن التحالف موجه ضد إسرائيل أو أية دولة أو تكتل دولي .

جـ ـ البديل الثالث : تنسيق الترتيبات الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ، وما فيها من دول وقوميات وأعراق وأديان ولغات وطوائف وملل ونحل ، واحتواؤها في نظام إقليمي ذي أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية . وقد بحثنا في هذا البديل فيما سبق من حديث .

د ـ البديل الرابع : الاكتفاء بالترتيبات الأمنية التي تنص عليها الوثائق التعاقدية الناجمة عن التسوية بين كل دولة عربية ذات صلة من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى ، واعتبار تلك الترتيبات كافية لضمان السلم والأمن في المنطقة .

هـ ـ البديل الخامس : ويدخل في إطار ما يسمى «الأمن التعاوني- Cooperative Security» وأبرز مثل عليه ذلك التحالف الدولي الذي أنشئ على إثر أزمة الخليج الثانية لتحرير الكويت من الاحتلال . ويقضي هذا النوع من الأمن التعاوني بدعوة دولة أو دول كبرى صديقة من خارج النظام الإقليمي ، وذلك للتعاون مع الدول الداعية على مواجهة تهديد أو أزمة محددة . وجدير بالذكر ، أن هذا البديل هو الواقع السائد منذ صيف 1990 حتى اليوم .

4 - البديل القومي للأمن العربي

ينطلق البديل القومي للأمن العربي من حقيقة تاريخية ، جرى تجاوزها أو إهمالها من معظم الباحثين فى شؤون الأمن القومي . وقد يكون لتتابع الهزائم والانكسارات التي حلت بهذا الأمن ، الأثر الفاعل في طي تلك الحقيقة ، التي لا تخلو أيضاً من مشاعر الأسى . وما نقصد إليه من هذه المقولة ، هو أن ننفض بعض غبار النسيان عن تقويم الكفاح العربي في ميدان الصراع ضد الصهيونية وإسرائيل . فقد نجح كفاح بعض الدول العربية ، ومنه كفاح الشعب الفلسطيني ، عبر الصدامات والمعارك والحروب المتوالية ضد الغزوة الصهيونية ما قبل 1948 ثم ضد إسرائيل ومشروعها التوسعي الاحتلالي العنصري بعد 1948 ، نجح في وقف خطة

إسرائيل الكبرى، وكسر الحلم الصهيوني في دولة الأرض التوراتية. وليس من الإنصاف نكران أن الأمة العربية - بما هي عليه من تجزئة وتخلف وقيادات لم يكن بعضها على مستوى الوعي القومي بخطورة الغزوة الصهيونية - قد خاضت صدامات ومعارك وحروباً، نظامية وثورية، رسمية وشعبية ، مسلحة ومدنية ، اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية وإعلامية وعسكرية ، وعلى كل صعيد ممكن . كما يمكن القول ، إنه لولا هذه المسيرة النضالية - بكل ما شابها من نواقص وعيوب وثغرات وانكسارات وانكفاءات بالنفس والمال ومصائر المجتمعات والدول - لكان يمكن أن تبلغ الأمة دركاً أكثر إيلاماً وأبعد سحقاً .

وفي الوقت الراهن ، وبالرغم من اختلال موازين القوى ، فإن أبرز نتائج المنازلة العربية للمشروع الصهيوني ، هي دمغه تاريخياً بأنه مشروع استيطاني احتلالي عنصري ، وتجريده من بعده الأسطوري التوراتي . فإسرائيل اليوم ليست ، بأي حال ، إسرائيل التوراتية ، ولا إسرائيل التي حلم بها وخطط لها الآباء المؤسسون .

والأمن القومي يعيش ، ويتنفس ويتحرك ، في بيئة هي بيئة الأمة العربية ، وفي محيط هو المحيط العالمي. ولهذا فهو يتفاعل مع عوامل داخلية وعوامل خارجية ، تؤثر فيه ويؤثر فيها . والعوامل الداخلية هي عوامل البيئة العربية : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية . والعوامل الخارجية هي عوامل المحيط العالمي : منظمات دولية وإقليمية ، وأحلاف وتكتلات سياسية وعسكرية واقتصادية ، وتوازن قوى، وتهديدات وصراعات اقتصادية ، وصراعات أيديولوجية واجتماعية، وتهديدات ومخاطر عسكرية .

ومن أجل تحقيق التوازن والتفاعل مع هذه العوامل الداخلية والخارجية، ومواجهة الصراعات والتهديدات والمخاطر ، وتعبئة الطاقات والإمكانات واستخدامها في المكان والزمان المناسبين ، وحتى يستطيع الأمن العربي مواجهة هذه التحديات ، لابد من أن يتجسد التنفيذ في « خطة استراتيجية قومية عليا » : يُعرف فيها العدو والصديق ، وتُوضح فيها التهديدات والمخاطر المحتملة ، وتُحدد الأهداف القومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، تحديداً واضحاً ، وترسم فيها الوسائل القادرة على تحقيق هذه الأهداف ، في المستويات القطرية والعربية والدولية.

وثمة آراء واجتهادات متعددة بشأن تحديد مقومات الأمن العربي. ولكن أربعة منها قد تكون فى موضع الرضى : التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، والاستقرار السياسي ، وحد أدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد ، والقوة العسكرية.

وإذا كان لنا أن نتجاوز المقومين الأول والثاني ، وهما التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، والاستقرار السياسي ، لبعدهما عن إطار البحث، فإن المقومين الآخرين ، وهما : الحد الأدنى من الاتفاق على تحديد مصادر التهديد ، والقوة العسكرية ، يشكلان أهم مقومات الأمن القومي.

وليس مغالاة أو بعداً عن الحقيقة ، أن نقول إن أنسب أنواع العمل العسكري العربي التعاقدي في الوقت الراهن لا يزال يتمثل حتى الآن في معاهدة الدفاع المشترك . وهي الصيغة التعاقدية الالتزامية التي تؤسس العمل العسكري وتنظم شؤونه وأجهزته ووسائله ، وتوفر العوامل والشروط

اللازمة لتكوين قوة ردع تحفظ للأمة مصالحها ، وتصون حقوقها ، بل تسترد ما هو مغتصب أو معتدى عليه منها ، وقد يكون ذلك دونما حاجة إلى استخدام القوة . ولعل القدرة على الردع هذه ، هي الغاية التي نحتاج إلى بلوغها ، في ظل سلام نسعى إلى إقامته ، وفى مرحلة نجهد فيها إلى استرداد حقوقنا المغتصبة أو المعتدى عليها.

وإنه لمن نافلة القول أن نؤكد أن إعمال أحكام المعاهدة وتكوين قوة الردع العربية ، مرهونان اليوم بالإرادة العربية ، وخاصة بإحداث تبدلات أساسية في العلاقات العربية البينية. وهي تبدلات لا تتحمل مسؤولية إجرائها دولة عربية واحدة ، وإنما تتطلب جهداً عربياً جماعياً، يتناسب مع طبيعة المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الأمة ، والتي لا سبيل إلى منع حدوثها إلا بتكوين ردع عربي قادر على حماية الأمة ورد الأذى عن قيمها .

وفى تصورنا أن الاعتماد على ميزان القوى العسكرية لا يمكن أن يشكل الدعامة الرئيسية الوحيدة للأمن العربي ، ذلك أن الردع العربي ، بمفهومه الشمولي ، هو الأقدر على صيانة ذلك الأمن ، وبخاصة أن التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة تطوي في بنيتها عناصر التأزم المستمر . وإذا ما توافرت للردع العربي عوامله وأسبابه ، فسيكون هو الحل الأمثل للدفاع عن الأمة ومصالحها وحقوقها . ذلك أن الردع ليس سلاحاً عسكرياً فحسب ، وإنما له أوجهه المختلفة . فالردع هيبة تفرض ذاتها ، أو قدرة اقتصادية أو سياسية أو معنوية تؤثر في الخصم إنْ وُجهت عليه ، أو قوة قادرة على إيقاع الأذى بمصالح الخصم دون قتال ، أو سلاح يشهر إذا فشلت سائر الوسائل الأخرى .

والردع العربي ، بهذا المفهوم ، هو وحده القادر على إقناع بعض دول الجوار ، إذا ما نشبت أزمات أو نشأت تهديدات ، بأن تسلك سبيل العدل وطريقة الحسنى في عدم المساس بالمصالح والحقوق العربية . وهو وحده القادر على رد العدوان إن وقع .

لا ريب فى أن هذه الأفكار تحمل سمة المثالية . وقد يراها الكثيرون بعيدة عن الواقع والحقيقة إلى حد الخروج عنهما ، وأنها لا تزيد على أن تكون كلاماً معاداً، عمره عشرات السنين ، حتى أنه فقد معناه وضاع منه مغزاه . وليس فى جعبة الباحث من تعليق على هذا التقويم ، سوى رأي وصورة يقدمهما . أما الرأي فهو أن هذه الأفكار ، بالرغم من أنها الآن مجردأمان ورغبات ، قد تجسدت ، في فترات متقطعة من عمر الأمن القومي ، سواء داخل جامعة الدول العربية أو خارجها ، فى صيغ تعاقدية وخطط استراتيجية وعملياتية . وإذا كان أكثرها قد طواه غياب الإرادة العربية الجماعية ، فإن بعضها رأى النور وعاش وبلغ بعض غرضه . أما الصورة فإن ملامحها مستمدة من وقائع التاريخ القريب البالغ عمره نصف قرن . ولا يرغب الباحث في تفصيل تلك الأدلة والشواهد ، فهي معروفة وموثقة.

وفي إطار من حدود الواقع وإمكاناته ، وعلى أساس توافر الإرادة للعمل العربي الجماعى ، ثمة أربعة سبل يرى الباحث احتمال سلوكها ، والأخذ بها سبلاً متوازية ومتسايرة ومتوازنة ، تشكل ضفيرة واحدة بجدائلها الأربع ، وتكوّن كلاً واحداً لا يتجزأ ، هو الأمن القومي العربي . وهي سبل ، إن نجحنا في سلوكها ، نكون قد وضعنا الحجر الأول في طريق إعادة بناء الأمن القومي . وهذه السبل هي :

أ ـ أن تبني كل دولة عربية ، بقدر طاقتها وحاجتها ، قوتها المسلحة ، دفاعاً عن ذاتها .

ب ـ أن الدولة العربية القطرية هي الحقيقة الواقعية . وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، واستناداً إليها ، يبنى الأمن القومي ذاته ، متسقاً مع الأمن الوطني لكل قطر ، ومستمداً منه بعض قدراته ومساهماته . وكلما استطاع الأمن القومي أن يوفر للدولة القطرية الأمان ، ترسخ مفهوم الأمن القومي ، وتوطدت دعائمه .

جـ ـ أن تتماسك الدول العربية في إطار مجموعات جهوية (إقليمية) تحكمها عوامل محددة (مثل : الجوار ، أو التماثل الاجتماعي والاقتصادي) وأن تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من أجل تأطير قواتها في إطار قوة ردع جهوية ، تدافع عن مجمل المجموعة . ولنا أن نضرب مثلاً على ذلك « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » . فقد استطاع هذا المجلس ، أن يبني نواة لقوة ردع هي « قوات درع الجزيرة » . إن هذا المثل الذي نضربه يمهد لصياغة مفهوم مشترك للردع العربي ، ومن ثم لتشكيل قوة له.

د ـ ورابع السبل أن نضع ذلك كله فى إطار الأمن العربي ، وأن نصوغ مفاهيم السبيلين السابقين ومفرداتهما وعناصرهما برؤى هذا الأمن ومن أجل أهدافه ، وبأداته المتمثلة في العمل العربي المشترك . ذلك أن تصعيد مفهوم الردع من مستواه القطري إلى المستوى الجهوي ، ثم إلى المستوى القومي ، يبدو اليوم ، في الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة، وفى ظل العوامل التي تحكم الوضع الحالي في المنطقة ، أحد

الحلول المناسبة ، إذ تتوافر بعض العوامل لاحتمالات نجاحه . يضاف إلى ذلك أن التطابق بين الأمن القومي والأمن القطري هو من الأمور الأساسية في حالة مثل حالة الدول العربية ، التي يتحتم فيها الأخذ بعين الاعتبار أن الاحترام الكامل لسيادة كل دولة هو من القواعد الأساسية في إسباغ مظاهر القوة والاحترام عليها كأمة واحدة ، وإن كانت موزعة إلى دول وأنظمة متعددة .

إننا ندرك ، حينما نفكر فى مشروع إعادة بناء الأمن العربي ، أننا ننشد أملاً ، ونركب مركب الطموح ، وقد نبحر فوق أمواج الحلم . إننا ندرك ذلك ، لأننا نعيش ضياع الأمل وانطفاء الطموح وغياب الحلم . ولكننا ندرك أيضاً أننا في لحظات تاريخية ليست ببعيدة عنا ، استطعنا أن ندافع عن وطننا وأمتنا ، وأن نجند قوانا ، ونعبئ طاقاتنا فى إطار عمل عربي مشترك امتدت أبعاده إلى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ولقد ولدت فينا تلك الوقائع التي عشناها إرادة صناعة المستقبل بقدر ما آتانا الله من قوة وعلم وحكمة .

الهـوامـــش

(1) جريدة الحياة ، لندن ، 1993/6/11 .

(2) جاء تحديد الأهداف والأسس في خطاب وزير الدفاع الأمريكي أمام اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية للشؤون العامة (ايباك) في واشنطن ، Mideast Mirror 16/6/1993 .

(3) جريدة الحياة ، لندن ، 1995/5/10 .

(4) وهذا ما عبر عنه أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين . انظر جريدة الحياة ، لندن ، 1993/7/31 .

(5) ثمة مراجع كثيرة لهذه الأدبيات ، من أبرزها وضوحاً وتركيزاً الفصل الذي كتبه يائير ايفرون (Y. Evron) في كتاب :

Perceptions de Sécurité et Stratégies Nationales au Moyen Orient, sous la Direction de Bassma Kadmani et d'Autres, éd. Masson, Paris 1994.

(6) هذا تلخيص لفصل ايفرون المشار إليه . وما بين « » مقتطفات مقتبسة من الفصل

(7) The International Institute for Strategic Studies : The Military Balance 1994-1995. Brasseys, London 1994, p. 131.

(8) مجلة « شؤون الأوسط » ، مركز التوثيق والمعلومات ، بيروت ، ع 31 ، 1994/7، ص181 .

(9) توم ستوفر ، الأستاذ بجامعة هارفرد : دراسة قدمها إلي ندوة «إسرائيل والمياه العربية» التي نظمتها جامعة اليرموك الأردنية ومركز الدواسات العربية ، 25-1984/2/26 ، عمّان. انظر موجز الدراسة في : أحمد بهاء الدين ، مجلة المستقبل، ع 369 ، باريز ، 1984/3/17 . انظر أيضاً مقالة د. بيان نويهض الحوت ، جريدة الحياة ، لندن ، 1995/9/24 .

(10) Joseph Alpher : Settlements and Borders, Final Status Issues: Israel-Palestinians, Study No. 3, Tel Aviv University, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994, pp. 24-50.

(11) Joseph Alpher: "Security Arrangements for a Palestinian Settlement", Survival, Vol. 34, No. 4, Winter 1992-1993, International Institute for Strategic Studies, London, P. 51.

(12) جريدة هآرتس ، 1992/8/5 .

(13) Survival, op.cit., p.57

Ibid. p. 55. (14)

15) انظر فى هذا الشأن :

- آريبه شاليف : الحكم الذاتي : مواضيع أساسية وحلول ممكنة ، مركز يافي للدراسات الاستراتيجية، تل أبيب ، فبراير 1993 . مترجم عن العبرية فى : مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 15 ، بيروت ، صيف 1993 ، ص 165 - 174 .

Joseph Alpher : Security Arrangements for a Palestinian Settlement, Survival, op.cit., pp. 49-67.

(16) جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1995/9/3 .

(17) جريدة الحياة ، لندن ، 1995/8/18 .

(18) انظر مقدمة : مختارات إسرائيلية ، ع 9 ، سبتمبر 1995 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص 2 .

Joseph Alpher, Survival, op.cit., p. 59. (19)

(20) د. منعم العمار : « المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربى » ، مجلة شؤون عربية ، ع 81 ، مارس 1995 ، القاهرة ، ص 183 .

Abba Eban : Voice of Israel, Haarigon Press, New York 1969, pp. 68-70. (21)

(22) مراجع السياسات الإسرائيلية تجاه التدخل والتأثير فى الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال التركيبة الديمغرافية أو الإثنية أو الدينية أو الطائفية أو اللغوية لكل مجتمع عربي، كثيرة ومتنوعة وذات اتجاهات مختلفة . ونكتفي بالإشارة إلي المراجع التالية ، الصادرة باللغة العبرية ، والتى تولت ترجمتها الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر :

- شموئيل سيجيف : إسرائيل والعلاقات مع دول الجوار ، جامعة تل أبيب ، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ، مارس 1994 .

- أوراق ندوة « الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية فى العالم العربي » ، جامعة بار إيلان ، مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية ، مايو 1992 .

- يحزقيل درور : مذكرة إلي رئيس الوزراء إسحق رابين : أساليب تفتيت دول المنطقة العربية ، ديسمبر 1991 .

- مجموعة باحثين : ندوة عن تفتيت وتدمير المنطقة العربية ، مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا ، تل أبيب ، ديسمبر 1990 .

- يحزقيل درور : استراتيجية كبرى لإسرائيل ، معهد ديفز للعلاقات الدولية ، القدس 1989 .

(23) منها كتاب : شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة : محمد حلمي عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمّان 1994 .

(24) المرجع نفسه ، ص 61- 80 .

(25) د. عبد المنعم المشاط : « الأمن القومي العربي : لا تزال هناك فرصة » ، مجلة شؤون الأوسط ، ع 36 ، بيروت 1994/12 ، ص 47 - 48 .

(26) Hirsh Goodman, W. Seth Carrus : The Future Battle Field and The Arab Israeli Conflict, New Brunswick, USA and London 1990, p. 37.

(27) مراجع هذه الفكرة كثيرة . وهى مستقاة من أدبيات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ، المبثوثة فى الدراسات والمقالات المنشورة في الصحف والمجلات الإسرائيلية ، والمنشورة في « النشرة الاسبوعية للصحافة الإسرائيلية » ، مؤسسة الأرض ، دمشق ، النشرات الصادرة فى الأعوام 1992، 1993 ، 1994 ، 1995 .

(28) انظر نموذجاً لهذا الفكر فى مقالة د. عبد العظيم رمضان « السلاح الذري الإسرائيلي نمر من ورق » جريدة الأهرام ، القاهرة ، 1995/4/15 .

(29) انظر الدراسة التى نشرتها مجلة « شؤون الأوسط » ، العدد 17 ، 1993/3 ، ص 73 ، بعنوان « الخيار النووي الإسرائيلي فى نظام عالمي جديد » . وهى دراسة إسرائيلية نشرت فى مجلة سكيراه حودشيت التي تصدرها وزارة الدفاع الإسرائيلية ، 6-1992/7 . وكاتب الدراسة البروفيسور يورام نمرود ، ص 71 .

(30) كتب الدراسة البروفيسور أفرايم أنبار ، والباحث شمويل ساندلر . انظر جريدة الحياة، لندن ، 1994/9/21 .

(31) زئيف لاكوير : المواجهة ، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، 1975 ، ص 267.

(32) مجلة بات كول التي تصدرها جامعة بار إيلان ، 1982/1/12 ، ص 47 - 50 .

(33) مجلة بوليتكا الإسرائيلية ، العدد 44 ، آذار / مارس 1992 ، جامعة تل أبيب ، ص 96 .

(34) ورد ذلك فى نشرة « دراسات » التي تصدرها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، العدد 65، القاهرة ، 1993/4 ، ص 42 .

(35) ستيف فايسمن ، هربرت كروسيتى : القنبلة الإسلامية ، ترجمة واصدار « آدام » ، القدس ، 1982، ص 109 . نقلاً عن نشرة « دراسات » المرجع السابق ، ص 43 .

(36) الكولونيل دوف غرى : السلاح النووي كسلاح ردع وحسم فى الصراعات الإقليمية والدولية ، مركز الدراسات العسكرية ، زخروف يعقوب ، 1989 ، نقلاً عن نشرة «دراسات» مرجع سابق .

(37) Andrew and Leslie Cockburn : Dangerious Liaison : The Inside Story of the U.S.A.- Israeli Covert Relation, Harper Collins Publishers, Washington, 1992, p. 333.

(38) انظر تفصيلات اجتماع اللجنة فى الدوحة (قطر) : جريدة الحياة ، لندن ، 5 - 1994/5/6 .

(39) السيد ياسين : مقدمة « التقرير الاستراتيجي العربي » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 1995 ، ص 22 .

(40) انظر ملخص التقرير فى جريدة الحياة ، لندن ، 1994/12/4 .

نبذة عن المؤلف

حصل هيثم الكيلانـي علـى شـهادة الدكتـوراة فـي التـاريخ المعـاصر. وعمل سفيرا ومندوبا للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة. وهو باحث متخصص في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية. له العديد من المؤلفات تصل إلى 22 كتاباً، هذا إلى جانب العديد من البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات والصحف العربية. وقد حرر الدكتور هيثم باب قضية فلسطين والحروب العربية الإسرائيلية في الموسوعة الفلسطينية. كما أنه مشارك في تحرير الموسوعة العسكرية. وهو يشغل حاليا منصب رئيس تحرير دورية "شؤون عربية" التي تصدرها جامعة الدول العربية.

صدر عن دراسات استراتيجية

المؤلف	العنوان
1 ـ جيمس لي ري	مستقبل الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 ـ ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكيم بسلوك الخصم
3 ـ هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في أماكن أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 50 صفحة بما في ذلك الهوامش والمراجع والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً من نسختين.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت دعماً مالياً أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة مع تحديد مصادرها،

ويشار إلى مواقعها في متن البحث.

10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانيا: اجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم مدير تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم اخطار الباحث بما يفيد استلام بحثه خلال شهر من تاريخ الاستلام.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ استلام البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لاجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

ISBN



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتي

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، إ.ع.م؛ هاتف:٧٢٢٧٧٦ ـ ٩٧١٢؛ فاكس: ٧٦٩٩٤٤ ـ ٩٧١٢؛ تلكس:٢٢٢٩١ UAECSS EM mail: root@ecssr.edu;